

Distr.  
GENERAL

A/C.5/50/41  
13 December 1995  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الخمسون  
اللجنة الخامسة  
البند ١٣٦ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن  
الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت  
في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

### تقرير الأمين العام

#### أولا - مقدمة

- ١ - يتضمن هذا التقرير احتياجات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لعام ١٩٩٦. وتبلغ هذه الاحتياجات ٣٠٠ ٧٧٩ ٤٠ دولار وتشمل ٣٤٢ وظيفة مقترحة، وذلك يعكس زيادة قدرها ٨٤ وظيفة.
- ٢ - وتتكون المحكمة، ومقرها لاهاي، من الأجهزة التالية: (أ) الدوائر، وهي تشمل دائرتين ابتدائيتين ودائرة استئناف؛ (ب) والمدعي العام؛ (ج) وقلم سجل المحكمة، وهو يقدم خدماته لكل من الدوائر والمدعي العام.
- ٣ - وتتألف الدوائر من ١١ قاضيا مستقلا يعينون لفترة ولاية مدتها أربع سنوات ويجوز إعادة انتخابهم. ويرأس الدوائر رئيس المحكمة ويساعده نائب الرئيس.
- ٤ - والمدعي العام مسؤول عن إجراء جميع التحقيقات ومقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١. ويعين مجلس الأمن المدعي العام، بناء على ترشيح من الأمين العام، لفترة ولاية مدتها أربع سنوات ويجوز إعادة تعيينه. ويعمل مكتب المدعي العام بصورة مستقلة بوصفه جهازا منفصلا من أجهزة المحكمة.
- ٥ - وقلم سجل المحكمة هو الأداة الإدارية للمحكمة، وهو مسؤول عن تقديم الخدمات للمحكمة. ويرأسه المسجل الذي يعينه الأمين العام بعد التشاور مع رئيس المحكمة.

الجدول ١ - موجز التقديرات لعام ١٩٩٦، موزعة حسب البرامج

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تقديرات عام ١٩٩٦	اعتمادات الفترة ١٩٩٥-١٩٩٤	
٢ ١١٤,١	٤ ٥٣٩,٦	ألف - الدوائر
١٤ ٣٩٠,٣	١٤ ٠٧٦,٧	باء - المدعي العام
١٦ ٤٤٧,٤	١١ ١٧٨,٩	جيم - قلم سجل المحكمة
٧ ٨٢٧,٥	٩ ٠٢٤,٥	دال - دعم البرامج
٤٠ ٧٧٩,٣	٣٨ ٨١٩,٧	المجموع

الجدول ٢ - موجز التقديرات لعام ١٩٩٦ موزعة حسب وجه الانفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تقديرات عام ١٩٩٦	اعتمادات الفترة ١٩٩٥-١٩٩٤	وجه الانفاق
١ ٧٥٦,٨	٣ ٦٤٨,٦	المرتبات والبدلات والتكاليف العامة (القضاة)
٢٣ ٩٣٠,٣	١٦ ٤٦٤,٦	الوظائف
١٩١,٧	٣٩٣,٦	المساعدة المؤقتة للاجتماعات
٧٠٤,٠	١ ٩١٣,٦	المساعدة المؤقتة العامة
١٠٧,٠	٩٣,٤	العمل الاضافي
٩٦,٧	٣٦٤,٤	الخبراء الاستشاريون والخبراء
٢ ٥٥٨,٢	٥ ٢٤١,٧	السفر
٥ ١٢١,٥	٢ ١٥٩,١	الخدمات التعاقدية
٣ ٨٦٨,١	٤ ٥٤٩,٩	نفقات التشغيل العامة
٩١٠,٧	٣٣٨,٩	اللوازم والمواد
١ ٥٣٤,٣	٣ ٦٥١,٩	الأثاث والمعدات
٤٠ ٧٧٩,٣	٣٨ ٨١٩,٧	المجموع

الجدول ٣ - موجز الاحتياجات من الوظائف لعام ١٩٩٦<sup>(١)</sup>

١٩٩٦	الزيادة/النقصان	١٩٩٥-١٩٩٤	الفئة الفنية وما فوقها
١	-	١	وكيل الأمين العام
١	-	١	الأمين العام المساعد
١	-	١	مد - ٢
٣	(٢)	٥	مد - ١
١٣	٣	١٠	ف - ٥
٥٣	١٦	٣٧	ف - ٤
٦٨	١٠	٥٨	ف - ٣
٤٢	١٢	٣٠	ف - ١/٢
١٨٢	٣٩	١٤٣	المجموع
			فئة الخدمات العامة والفئات الأخرى
٦	٢	٤	فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)
١٠٧	٢٦	٨١	فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)
٤٧	١٧	٣٠	خدمات الأمن
١٦٠	٤٥	١١٥	المجموع
٣٤٢	٨٤	٢٥٨	المجموع الكلي

٩	الموظفون المعارون:	(أ)
٣٥	كتبة قانونيين منتدبين للدوائر	
٦	محققا/مستشارا منتدبين للمدعي العام ومكتبه	
٣	كتبة للبحوث القانونية منتدبين لقلم سجل المحكمة	
	متدربين داخليين.	

### ثانيا - التطورات الأخيرة

٦ - واصلت المحكمة الدولية خلال عام ١٩٩٥ أنشطتها لإرساء الأساس الذي يقام عليه الإطار القانوني والتمثيلي اللازم لتمكين المحكمة من ممارسة دورها بوصفها جهازا قضائيا. وجرى تنقيح وتعديل لائحة الاجراءات والأدلة وكذلك قواعد الاحتجاز. واعتمدت أيضا توجيهات تتعلق بانتداب محامي الدفاع تتضمن تفاصيل الأحكام المتعلقة بحق الحصول على المساعدة القانونية المكفولة للمشتبه فيهم وللمتهمين (بما في ذلك التطبيق العملي لتلك التوجيهات). ويجري في الوقت الحاضر استعراض تعديلات مقترحة للتوجيهات. وبالإضافة الى ذلك، صدرت حولية ١٩٩٣-١٩٩٤، ودليل المحامين الممارسين، ودليل المحكمة، ومجموعة من النصوص الأساسية الناظمة لأعمال المحكمة الدولية. واستكملت غرفة المحكمة ومرافق الاحتجاز، وأصبحت الآن كاملة التشغيل.

٧ - وشرع المدعي العام في إجراء تحقيقات عديدة أسفرت عن إصدار عدد من لوائح الاتهام. وأحضر أول مدعى عليه الى لاهاي لمحاكمته وبدأت مرحلة اجراءات ما قبل المحاكمة. وبالإضافة الى ذلك، وافقت دائرتا المحكمة الابتدائيتان على ثلاثة طلبات تأجيل قدمها المدعي العام، وقدمت في وقت لاحق لوائح الاتهام وجرى اعتمادها في حالتين من تلك القضايا.

٨ - وفيما يتعلق بإدارة المحكمة، عين ١٩٥ موظفا لخدمة المحكمة الدولية اعتبارا من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وبالإضافة الى ذلك استجاب عدد من الدول الأعضاء والمنظمات والمؤسسات الدولية للنداءات العديدة الموجهة طلبا للمساعدة بإعارة موظفين للمحكمة. وثمة حاليا ٥٣ من هؤلاء الموظفين. ولقد كانت إعارة هؤلاء الموظفين للمحكمة الدولية مساهمة لا تقدر بثمن.

٩ - وفي الفترة الأخيرة من عام ١٩٩٥ تم اعتماد عدة لوائح اتهام بحق مرتكبي جرائم من الكروات البوسنيين. ومن المتوقع تقديم لوائح اتهام أخرى بحق مجرمين كروات وبوسنيين في أوائل عام ١٩٩٦. ومن المرتقب أن تظل المحكمة الدولية منعقدة بصورة عادية طوال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وعلاوة على ذلك، يعد اتفاق السلام المعقود في دايتون (انظر A/50/790-S/1995/999) بضمان التعاون مع المحكمة وسيكفل للدائرتين الابتدائيتين ودائرة الاستئناف قدرا كبيرا من العمل. وبما أنه يوجد تحت تصرف الدائرتين الابتدائيتين غرفة محكمة واحدة، فإنهما ستعمدان الى تنسيق مواعيد جلساتها ومناوأة الدعاوى وفقا لذلك. واستنادا الى الخبرة المكتسبة في عام ١٩٩٥، يتوقع الى حد بعيد أن يستخدم الأطراف حق الطعن، ولذلك ستظل دائرة الاستئناف في حالة انعقاد منتظمة طوال الفترة. وسيتيح البناء المقترح لغرفة محكمة ثانية وإنجازها في عام ١٩٩٧ خفض الطلبات المقدمة لاستخدام غرفة المحكمة الوحيدة المتاحة.

١٠ - ومن المقدر أن تعقد المحكمة الدولية ست محاكمات سنويا. ويرجح أن تكون المحاكمات الأولى معقدة وطويلة، وأن تنطوي على مسائل إجرائية وقانونية عديدة. وعلاوة على ذلك، تدل الأرقام الحالية على أن زهاء ٥٠٠ شاهد قد يسافرون كل سنة الى لاهاي للإدلاء بشهاداتهم.

١١ - وسبق أن أصدرت لوائح اتهام وأعلن عنها في ١٢ تحقيقا مستقلا، وثمة في الوقت الحاضر ١٥ تحقيقا رئيسيا جاريا يتعلق، كل منها بعدد كبير من المشتبه فيهم، بحيث يتجاوز مجموع المشتبه فيهم قيد التحقيق ١٠٠ شخص. وسيصدر خلال عام ١٩٩٦ مزيد من لوائح الاتهام في هذه التحقيقات. والنزاع لا يزال مستعرا، ومن المرجح أن يقترب مزيد من الفظائع التي تتطلب قيام مكتب المدعي العام بالتحقيق فيها.

١٢ - ولقد كانت الوثائق العسكرية التي تم ضبطها والتي أتيحت لمكتب المدعي العام في كثير من الحالات كبيرة جدا في عددها وستقتضي قيام محلي الاستخبارات في مكتب المدعي العام بترجمتها وفحصها فحصا دقيقا. وقد تم تحديد أدلة هامة في هذه الوثائق المضبوطة يمكن استخدامها في المحاكمات الجارية أمام المحكمة. وقد أسفرت المكاسب الاقليمية التي حققها الجيش البوسني في شمال غرب البوسنة خلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ عن ضبط عدد من الوثائق يتراوح بين ٥٠ ٠٠٠ و ٦٠ ٠٠٠ صفحة، وشرع موظفو مكتب المدعي العام بدراسة وتحليل هذه الوثائق المحفوظة في بيهاتش. وبالإضافة الى ذلك سيتاح لموظفي مكتب المدعي العام الاطلاع على أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ صفحة من الوثائق المضبوطة المحفوظة في سراييفو. ومن المرجح أن تقدم الى المدعي العام كميات كبيرة أخرى من الوثائق المضبوطة.

١٣ - وكذلك باتت مقابر جماعية متاحة للحكومتين البوسنية والكرواتية لاستخراج الجثث منها، وسيوفر ذلك في حالات عديدة معلومات وأدلة قيمة للتحقيقات التي يجريها مكتب المدعي العام. ولذلك من المرجح أن يشارك موظفو مكتب المدعي العام مشاركة أساسية في فحص الجثث للحصول على أية أدلة ذات صلة قبل ضياعها.

١٤ - وفيما يتصل بالمحاكمات المحتمل إجراؤها في لاهاي خلال عام ١٩٩٦، أبلغت الحكومتان البوسنية والكرواتية المدعي العام أنه إذا ما أصدرت المحكمة لوائح اتهام بحق مسلمين أو كروات فإن المشتبه فيهم سيلقى القبض عليهم ويسلمون الى المحكمة. ولذلك، من المرجح أن تسلم المحكمة خلال عام ١٩٩٦، ١٢ مشتبه على الأقل من الكروات أو المسلمين لمحاكمتهم.

١٥ - وفيما يتعلق بالتحقيقات ال ١٢ التي أسفرت عن إصدار لوائح اتهام (وإعلانها)، من المقرر البدء بالمحاكمة بموجب المادة ٦١ إذا لم يسلم المتهمون الى المحكمة. ومن المتوقع أن تستغرق كل محاكمة أسبوعين.

١٦ - وتضمن كل من التحقيقات السالفة الذكر تقييما هاما لكميات ضخمة من المواد المكتوبة، وشمل ذلك في بعض الحالات تقييم ما يزيد على ٤٠٠ بيان سجلتها وكالات أخرى بلغات غير اللغتين الانكليزية أو الفرنسية، واستجواب ١٠٠ شاهد ونيّف في ١٢ بلدا، وتسجيل أكثر من ٦٠ بيانا، واستخدام شهود من الخبراء وجمع مئات المستندات المكتوبة.

ثالثا - الاحتياجات المالية للمحكمة الدولية

ألف - دوائر المحكمة

الجدول ٤ - التقديرات موزعة حسب أوجه الانفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تقديرات عام ١٩٩٦	اعتمادات الفترة ١٩٩٥-١٩٩٤	وجه الانفاق
١ ٦١٩,٤	٣ ٢٣٠,٠	المرتبات والبدلات (القضاة)
١٣٧,٤	٤١٨,٦	التكاليف العامة (القضاة)
٣٣٢,٤	٤٩٢,٥	تكاليف الموظفين
٢٠,٠	٧٦,٨	الخبراء الاستشاريون والخبراء
٤,٩	٣٢١,٧	السفر
٢ ١١٤,١	٤ ٥٣٩,٦	المجموع

الجدول ٥ - الاحتياجات من الوظائف

١٩٩٦	الزيادة/(النقصان)	١٩٩٥-١٩٩٤	فئة الخدمات العامة والفئات الأخرى
٦	-	٦	فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)
٦	-	٦	المجموع

الأنشطة

١٧ - حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، انعقدت دائرتا المحاكمة ودائرة الطعون للنظر في ست مسائل مستقلة في دورات علنية ومغلقة على حد سواء استغرقت ما مجموعه ٢٥ يوم استماع. وعند بدء أول محاكمة في أوائل عام ١٩٩٦، ستجتمع دائرة المحاكمة يوميا. وتشترك دائرتا المحاكمة في المسؤولية عن استعراض عرائض الاتهام التي يقدمها المدعي العام، وإمكانية إقرارها. وحتى الآن، جرى إقرار حوالي ١٦ عريضة اتهام وعريضة اتهام واحدة معدلة، شملت ٦٦ متهما، بالرغم من أنه لم يعلن عن بعضها بعد. واستنادا الى الخبرة المكتسبة في الأشهر الستة الماضية، يمكن توقع أن يستمر عدد المسائل التي تتطلب جلسات استماع قضائية، مثل طلبات الاحالة والطلبات المقدمة بناء على القاعدة ٦١ (إجراء فحص علني للأدلة في حالة الاخفاق في تنفيذ أمر اعتقال) في الارتفاع كل شهر بتزايد عدد عرائض الاتهام. وقد وردت القرارات السابقة لدائرتي المحاكمة، التي تصدر باللغتين الانكليزية والفرنسية، في أكثر من ٤٠ صفحة، بالاضافة الى الفتاوى المستقلة، في حين أن قرار دائرة الطعون بشأن الاختصاص القضائي، الذي صدر في أقل من شهر من تاريخ جلسات الاستماع، يقع في ١٧٠ صفحة على وجه الإجمال.

١٨ - وفي الوقت الحالي، تشير التقديرات الى أن اجراءات المحاكمة ستستغرق فترة تتراوح ما بين أربعة وستة أشهر لكل محاكمة. والمتهم الأول موضوع تحت التحفظ بالفعل في لاهاي ومن المتوقع أن تبدأ الاجراءات الكاملة للمحاكمة في أوائل عام ١٩٩٦. والتأخير في بدء المحاكمة ذاتها يعزى في جانب كبير منه الى قصور الموارد المتاحة لمستشار الدفاع المنتدب، مقترنة بالافتقار الى التعاون من جانب السلطات المحلية في السماح له بإجراء تحقيقاته في المنطقة، ولا سيما عقب التعديل الذي أجراه المدعي العام لعريضة الاتهام في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وبالنظر الى أنه لا تتوافر حاليا سوى قاعة محكمة واحدة، من المتوقع أن تتعرقل اجراءات المحاكمة بسبب جلسات الاستماع القضائية الأخرى التي تعقد حسب الاقتضاء. ومع بداية محاكمات متعددة، تصبح الحاجة الى توفير قاعات محكمة اضافية أكثر إلحاحا. وفي غضون ذلك، ستتوقف الترتيبات المتعلقة بالاستخدام الثنائي لقاعة المحكمة على اتفاق دائرتي المحاكمة. وبعد إعلان عرائض اتهام في الآونة الأقرب عهدا، يوجد الآن متهم آخر تحت التحفظ، رهنا بتسليمه الى المحكمة. وفي ضوء الاتفاق الذي تم التوصل اليه في دايتون، أوهايو، من الممكن أن تبدأ قبل نهاية عام ١٩٩٥ اجراءات أولية ضد متهم أو أكثر من هؤلاء المتهمين مما سيؤدي الى انشغال دائرتي المحاكمة في أنشطة في قاعة المحكمة طول الوقت.

الاحتياجات من المواردمرتبات وبدلات القضاة

١٩ - تستند الاحتياجات التقديرية البالغة ٤٠٠ ٦١٩ ١ دولار الى المقترحات المجملة في تقرير الأمين العام بشأن شروط خدمة وبدلات أعضاء المحكمة الدولية (A/C.5/49/11) وتأخذ في الاعتبار التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/49/7/Add.12). وتتضمن هذه المقترحات ما يلي:

(أ) مرتبا سنويا قدره ١٤٥ ٠٠٠ دولار لكل من القضاة البالغ عددهم ١١ قاضيا؛

(ب) بدلا اضافيا خاصا قدره ١٥ ٠٠٠ دولار في السنة لرئيس المحكمة؛

(ج) بدلا اضافيا خاصا لنائبة الرئيس قدره ٩٤ دولارا عن كل يوم تعمل فيه كرئيسة، وذلك بما لا يتجاوز ٩ ٤٠٠ دولار في السنة.

#### التكاليف العامة للقضاة

٢٠ - يطلب تخصيص اعتماد قدره ١٣٧ ٤٠٠ دولار لمنحة الاستقرار (٧٣ ٤٠٠ دولار)، ونقل الأمتعة المنزلية (٢٣ ٠٠٠ دولار) ومنحة التعليم (٤١ ٠٠٠ دولار). وقد اتخذ خمسة قضاة لاهاي مقرا لإقامتهم أثناء فترة السنتين الحالية ومن المتوقع أن يتخذها ثلاثة قضاة آخرون مقرا لإقامتهم في عام ١٩٩٦.

٢١ - ويستند مستوى منحة التعليم الى المستوى المأذون به حاليا لاستحقاقات قضاة محكمة العدل الدولية.

٢٢ - ولا يقترح تخصيص اعتماد للسفر الى مركز العمل ومنه للقضاة غير المقيمين في لاهاي، تمشيا مع توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في الفقرة ٦ من تقريرها (A/49/7/Add.12) على النحو الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٤٢/٤٩ باء المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥.

#### تكاليف الموظفين

٢٣ - تتعلق الاحتياجات التقديرية البالغة ٤٠٠ ٣٣٢ دولار بالمرتبات وتكاليف الموظفين العامة لستة موظفين من فئة الخدمات العامة سيستمرون في تقديم الدعم الى القضاة في مجال أعمال السكرتارية.

#### الخبراء الاستشاريون والخبراء

٢٤ - خصص اعتماد قدره ٢٠ ٠٠٠ دولار لاستخدام خبراء يمكنهم تقديم خدمات استشارية أو توفير خبرة فنية خارجية في مختلف الميادين القانونية ومساعدة الدوائر في مسائل قانونية محددة قد تثار أمام المحكمة. ومن المتوقع التماس تلك الخبرة في المقام الأول في مجال قوانين وأعراف يوغوسلافيا السابقة، التي يلزم أن تراعيها المحكمة على وجه التحديد في ظروف معينة.

#### السفر

٢٥ - توفر الاحتياجات التقديرية البالغة ٩٠٠ ٤ دولار تكاليف سفر رئيس المحكمة الى المقر للتشاور ولحضور الجمعية العامة.

باء - مكتب المدعي العام

الجدول ٦ - التقديرات موزعة حسب أوجه الانفاق

(بدولارات الولايات المتحدة)

تقديرات ١٩٩٦	اعتماد ١٩٩٥-١٩٩٤	أوجه الانفاق
١٢ ٤٥٥,٦	٩ ٣٦٣,٦	الوظائف
٢٠,٠	٥٥,٠	المساعدة المؤقتة العامة
٧,٠	٢٢,٠	العمل الاضافي
٤٦,٧	١١٣,٦	الخبراء الاستشاريون والخبراء
١ ٨٦١,٠	٤ ٥٢٢,٥	السفر، بما في ذلك السفر لأغراض التحقيق
١٤ ٣٩٠,٣	١٤ ٠٧٦,٧	المجموع

## الجدول ٧ - الاحتياجات من الوظائف

١٩٩٦	الزيادة (النقصان)	١٩٩٥-١٩٩٤	
			الفئة الفنية وما فوقها
١	-	١	وكيل الأمين العام
١	-	١	مد - ٢
١	(٣)	٤	مد - ١
١٠	٤	٦	ف - ٥
٣٤	١٠	٢٤	ف - ٤
٤٠	-	٤٠	ف - ٣
٢٧	٣	٢٤	ف - ١/٢
١١٤	١٤	١٠٠	المجموع
			الفئات الأخرى
١	-	١	فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)
٤٧	٢٢	٢٥	فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)
٤٨	٢٢	٢٦	المجموع
١٦٢	٣٦	١٢٦	المجموع الكلي

## الأنشطة

## التحقيق

٢٦ - يضطلع المدعي العام بمهمة ذات شقين، هما، التحقيق وإقامة الدعوى ضد الأشخاص، وبخاصة من هم في مراكز القيادة، الذين كانوا مسؤولين عن تخطيط وتنفيذ أخطر انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي حدثت في يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

٢٧ - وقد بلغت بالفعل عدة تحقيقات أجراها المدعي العام المرحلة التي تم فيها تقديم عرائض الاتهام وإقرارها من قضاة الإحالة. وقد عدلت القاعدة ٧٠ من اللائحة للنص على أنه في حالة حصول المدعي العام على معلومات بصفة سرية واستخدامه تلك المعلومات لإقامة دليل جديد فحسب، لا يتم الكشف عن المعلومات الأولية ومصدرها إلا بموافقة الشخص أو الكيان الذي قدم المعلومات. وأثناء كتابة التقرير، جرى

تنفيذ أمر واحد بالاعتقال وبدأت إجراءات المحاكمة ضد المتهم. وقد أنجزت الإجراءات طبقاً للقاعدة ٦١ في قضية واحدة ومن المزمع القيام بإجراءات إضافية طوال عام ١٩٩٦ فيما يتعلق بعدة قضايا أخرى.

٢٨ - وقد كان افتتاح مركز اتصال المدعي العام في زغرب عاملاً رئيسياً في نجاح تحقيقات المدعي العام. وبتوقيع اتفاق دايتون للسلام، من المتوقع أن ينتقل مجال تركيز عمليات المدعي العام من زغرب إلى سراييفو، رهنا بموافقة حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٢٩ - وفي أثناء عام ١٩٩٤ وأوائل عام ١٩٩٥ استعرض المدعي العام طبيعة ومدى تحقيقاته واستراتيجيته المتعلقة بالتحقيق، مما أسفر عن إعادة تنظيم مكتبه. وقد انعكست عملية إعادة التنظيم في المقترحات المتعلقة بالميزانية لعام ١٩٩٦ وتتعلق بتوسيع نطاق فريق الاستراتيجية في قسم التحقيق، وعملية إعادة تنظيم كاملة للقسم الاستشاري الخاص السابق لتصبح قسم الخدمات القانونية الجديد وتوفير موارد إضافية لقسم المعلومات والسجلات لإمكان القيام بكفاءة وفي الوقت المناسب بتجهيز الكمية الضخمة من المعلومات، والأدلة والمواد الأخرى التي يحصل عليها المكتب لتكون في متناول موظفي التحقيقات والإدعاء في المكتب.

#### الاحتياجات من الموارد

##### تكاليف الموظفين

٣٠ - سيوفر الاعتماد الذي يقدر بمبلغ ١٢ ٥١٨ ٩٠٠ دولار استمرار ١٢٦ وظيفة مؤقتة (وظيفة واحدة برتبة وكيل الأمين العام، ووظيفة واحدة برتبة مد - ٢، و ٤ وظائف برتبة مد - ١، و ٦ وظائف برتبة ف - ٥، و ٢٤ وظيفة برتبة ف - ٤، و ٤٠ وظيفة برتبة ف - ٣، و ٢٤ وظيفة برتبة ف - ١/٢، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) و ٢٥ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، فضلاً عن إنشاء ٣٨ وظيفة إضافية (وظيفة واحدة برتبة ف - ٥، و ٩ وظائف برتبة ف - ٤، و ٦ وظائف برتبة ف - ١/٢ و ٢٢ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). يقابلها جزئياً التخلي عن وظيفتين برتبة ف - ٣)، ونتائج عملية استعراض التصنيف للمساعدة المؤقتة للاستعاضة عن الموظفين بغيرهم أثناء فترات الإجازة المرضية أو إجازة الأمومة المطولة (٢٠ ٠٠٠ دولار) والعمل الإضافي (٧ ٠٠٠ دولار).

##### مكتب المدعي العام

٣١ - يتكون ملاك الموظفين المعتمد من وظيفة واحدة برتبة وكيل الأمين العام، ووظيفة واحدة برتبة مد - ٢، ووظيفتين برتبة ف - ٥، ووظيفة واحدة برتبة ف - ٤، ووظيفة واحدة برتبة ف - ٣، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) وثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). وعقب إنجاز تصنيف وظائف المحكمة، من المطلوب تخفيض وظيفة المساعد الخاص من الرتبة ف - ٥ إلى الرتبة ف - ٤.

قسم الادعاء

٣٢ - يتكون ملاك الموظفين المعتمد من ٣ وظائف برتبة مد - ١، ووظيفتين برتبة ف - ٣، ووظيفة واحدة برتبة ف - ١/٢ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). ووفقا لنتائج عملية استعراض التصنيف، من المقترح تخفيض وظائف محامي الادعاء الثلاثة إلى الرتبة ف - ٥. وكجزء من عملية اعادة تشكيل مكتب المدعي العام، نقلت الوظيفتان من الرتبة ف - ٣ (موظفان شؤون قانونية) والوظيفة من الرتبة ف - ١/٢ (مساعد شؤون قانونية) من قسم الادعاء إلى قسم الخدمات القانونية.

قسم التحقيق

٣٣ - يتكون ملاك الموظفين المعتمد من وظيفة واحدة برتبة مد - ١، وثلاث وظائف برتبة ف - ٥، و ٢٢ وظيفة برتبة ف - ٤، و ٣٤ وظيفة برتبة ف - ٣، و ٢١ وظيفة برتبة ف - ١/٢ و ٧ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). وترد التغييرات المقترحة على النحو التالي: الوظائف الجديدة (وظيفة واحدة برتبة ف - ٥، و ٩ وظائف برتبة ف - ٤، و ٤ وظائف برتبة ف - ١/٢ و ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ وإعادة التصنيف (رفع رتبة وظيفة من ف - ٤ إلى ف - ٥ وكذلك تصنيف وظيفتين برتبة ف - ١/٢ إلى الرتبة ف - ٣)؛ ونقل (وظيفة إضافية برتبة ف - ٣) وإلغاء (وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)).

فريق الاستراتيجية

٣٤ - كان من المزمع، في الأصل، تزويد فريق الاستراتيجية بثمانية موظفين (وظيفة واحدة برتبة ف - ٤، وأربع وظائف من الرتبة ف - ٣، وثلاث وظائف من الرتبة ف - ١/٢). وقد ثبت أن التقديرات الأولية لحجم ونطاق المواد التي يحصل عليها المكتب، والتي يجب في حالات كثيرة ترجمتها قبل تجهيزها وتحليلها، متحفظة للغاية. وكان من المعتقد في بداية الأمر أنه يمكن لمستشار عسكري خاص واحد (كان موجودا في القسم الاستشاري الخاص) تحليل الوثائق المستولى عليها وإفادة مكتب المدعي العام فيما يتعلق بالجوانب العسكرية للأدلة التي تجمع. واستنادا إلى الخبرة الماضية، ثبت عدم كفاية مستوى الموارد التي قدمت للاضطلاع بهذه المهمة. وبالنظر إلى الحجم الفعلي للمواد، فقد أعيد تقييم الحالة، وتشير التقديرات الآن إلى أنه يلزم توفير أربعة محللين مؤهلين إضافيين (برتبة ف - ١/٢) للاضطلاع بالمهام التحليلية وحدها.

٣٥ - كما تقع على عاتق فريق الاستراتيجية مسؤولية متعلقة بالتحقيقات. وفي هذا الصدد، من المقترح نقل وظيفة واحدة من الوظائف الثلاث من الرتبة ف - ٣ المحددة أصلا لوظائف موظفي الشؤون القانونية في مكاتب الاتصال في يوغوسلافيا السابقة إلى فريق الاستراتيجية لاستيعاب محقق إضافي لمساعدة المحققين الموجودين المسؤولين عن إدارة التحقيقات التي تثير اهتماما شديدا، بما في ذلك إجراء المقابلات الحساسة مع الشهود في قضايا القيادات والتحقيقات الجارية.

٣٦ - كما يوفر المحققون في فريق الاستراتيجية قدرة فورية على إجراء التحقيقات لمكتب المدعي العام. وقد ثبت أن هذا يمثل تطورا قيما للمكتب. ولتمكين المدعي العام من التعامل مع الحوادث الجديدة أو الإدعاءات بوقوع انتهاكات جديدة للقانون الإنساني الدولي، فإنه يحتاج إلى قدرة على التعامل وبناء عليه سيجري تعزيز فريق الاستراتيجية بإضافة محقق واحد. وفيما يتعلق بالدور الموسع والمسؤوليات الزائدة لفريق الاستراتيجية، يسلم الفريق الآن بأن عليه أن يقوم بدور قانوني موسع داخل مكتب المدعي العام. وبناء عليه، من المقترح رفع وظيفة منسق الاستراتيجية من الرتبة ف - ٤ إلى الرتبة ف - ٥. وفي هذا الصدد، وكجزء من إعادة تشكيل مكتب المدعي العام وفريق الاستراتيجية بوجه خاص، أعيد إسناد وظيفة المستشار السياسي الخاص (ف - ٣) إلى الفريق من القسم الاستشاري الخاص السابق. وعقب إنجاز عملية استعراض التصنيف، من المقترح كذلك رفع وظيفتين لموظفي العمليات من الرتبة ف - ١/٢ إلى الرتبة ف - ٣، مما يعكس الرتبة المصنفة لهاتين الوظيفتين.

#### أفرقة التحقيق

٣٧ - لم يحدث تغيير في الهيكل القائم لكل من أفرقة التحقيق التسعة. ويتألف كل فريق من سبعة موظفين هم رئيس الفريق (ف - ٤)؛ وموظف/مستشار للشؤون القانونية (ف - ٤) وثلاثة محققين (وظيفة برتبة ف - ٣ ووظيفة برتبة ف - ١/٢)؛ وموظف عمليات (ف - ٣) ومحلل استخبارات (ف - ١/٢). وبالنسبة لعام ١٩٩٦، من المقترح تزويد كل فريق بموظف إضافي للشؤون القانونية برتبة ف - ٤. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد حاليا ٣٤ من الموظفين المعارين من الدول الأعضاء. ويقوم ثلاثة موظفين منتدبين إضافيين بمهام في أماكن أخرى من مكتب المدعي العام.

٣٨ - وقد أدى الترتيب الداخلي لمكتب المدعي العام إلى فصل المحامين في قسم التحقيق بدنيا عن المحامين الموجودين في الأقسام الأخرى من المكتب. وللتغلب على المشاكل المرتبطة بهذا الفصل الذي لا سبيل إلى اجتنابه، وتمكين أصوات المحامين من قسم التحقيق من الوصول إلى المدعي العام ونائب المدعي العام، يقترح إنشاء وظيفة جديدة برتبة ف - ٥ لمنصب موظف شؤون قانونية أقدم، مختص بالتحقيقات، يقوم بدعوة اللجان القانونية المختلفة داخل قسم التحقيق إلى الانعقاد ويرأسها، ويمثل هذا القسم في جميع الاجتماعات ذات الصلة مع المدعي العام ونائب المدعي العام والمحامين من الأقسام الأخرى داخل المكتب.

#### الدعم الإداري

٣٩ - يوجد حاليا سبع وظائف مأذون بها من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لتوفير الدعم الإداري لقسم التحقيق بأكمله. وقد بينت التجربة الحاجة إلى ثلاث وظائف جديدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في هذا القسم. والموظفون الإضافيون (وظيفة إضافية للسكرتارية ومساعدان إداريان اثنان) مطلوبون لمساعدة أعضاء الأفرقة في المهام الروتينية مثل الجمع والفرز والحفظ وفهرسة الملفات وتصوير المستندات وتجميع مذكرات التحقيق والإدعاء.

### مكاتب الاتصال الميدانية

٤٠ - تحصل أنشطة المدعي العام في يوغوسلافيا السابقة على مساعدة كبيرة من مكتب الاتصال الميداني المنشأ في زغرب. ورهنا بموافقة البلد المضيف ووقف الأعمال العدائية في منطقة البعثة، يرى إنشاء وجود ميداني في بلغراد وسراييفو. وفي حين كان من المتوخى أصلاً أن يزود كل مكتب برئيس معين دولياً (وظيفة برتبة ف - ٤). وموظف للشؤون القانونية معين محلياً (وظيفة برتبة ف - ٣) وموظف إداري معين محلياً (وظيفة من فئة الخدمات العامة/الرتب الأخرى)، رؤي لدى استعراض احتياجات القسم أن الحاجة إلى وظائف موظفي الشؤون القانونية في كل مكتب ميداني قد انخفضت بدرجة ملحوظة، مع توفر الخبرة القانونية الإضافية داخل كل فريق من أفرقة التحقيق. وبناءً على ذلك، يقترح نقل إحدى الوظائف برتبة ف - ٣ (وهي الوظائف المخصصة أصلاً لثلاثة من موظفي الشؤون القانونية) إلى فريق الاستراتيجية لوجود محقق إضافي. وسيتم التخلي عن الوظيفتين الأخريين من الرتبة ف - ٣.

### قسم الخدمات القانونية

٤١ - تتألف وظائف هذا القسم من وظيفة برتبة ف - ٥، ووظيفة برتبة ف - ٤، و٣ وظائف برتبة ف - ٣، ووظائف برتبة ف - ١/٢، ووظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). تحول القسم الاستشاري الخاص (وكان يشمل مستشاراً أقدم (ف - ٥)) ومستشارين خاصين (وظيفتان برتبة ف - ٣) وأمين (وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) إلى قسم الخدمات القانونية في مكتب المدعي العام. وقد أنشئ هذا القسم الجديد للتصدي لإضافة رواندا إلى مسؤوليات المدعي العام، وفي محاولة لتلبية الطلبات القانونية الأخرى التي يتولاها مكتب المدعي العام، وكذلك للتغلب على أوجه قصور الهيكل السابق للمكتب (أي القسم الاستشاري الخاص). وسيوفر الخدمات القانونية للمدعي العام في قيامه بدور المدعي العام لكل من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الدولية لرواندا.

٤٢ - ويتولى تنسيق قسم الخدمات القانونية رئيس القسم الاستشاري الخاص السابق (برتبة ف - ٥). ونقل موظفاً للشؤون القانونية (وظيفتان برتبة ف - ٣) الموجودان قبل ذلك في قسم الادعاء، وهم خبيران قانونيان دوليان، إلى قسم الخدمات القانونية الجديد. وبالإضافة إلى ذلك، يقترح نقل وظيفة المستشار الخاص (الشؤون العسكرية) السابقة (وظيفة برتبة ف - ٣) من القسم الاستشاري الخاص لتمويل وظيفة إضافية لموظف شؤون قانونية متخصص في القانون الدولي. ونقل المستشار الآخر (وظيفة برتبة ف - ٣) في القسم الاستشاري الخاص السابق، الذي كان مسؤولاً عن إسداء المشورة بشأن الجوانب السياسية والثقافية والتاريخية والدينية للنزاع، إلى فريق الاستراتيجية. ويقترح أيضاً نقل وظيفة موظف الشؤون القانونية (الجرائم المتصلة بنوع الجنس) من مكتب المدعي العام إلى قسم الخدمات القانونية. وفي هذا الصدد، وبعد إتمام عملية تصنيف الوظائف، يطلب رفع مستوى وظيفة موظف الشؤون القانونية (الجرائم المتصلة بنوع الجنس) إلى الرتبة ف - ٤، مما يعكس المستوى السليم لتصنيف هذه الوظيفة.

٤٣ - في إطار الهيكل الحالي لوظائف مكتب المدعي العام، يوفر مساعد قانوني واحد (وظيفة برتبة ف - ١/٢) الدعم للمحامين الثلاثة جميعهم. وقد تبين أن كل محام يحتاج إلى مساعدة موظف شؤون

قانونية/مساعد بحوث. وبناء على ذلك، تطلب الموافقة على توفير وظيفتين إضافيتين برتبة ف - ١/٢ لمساعدين قانونيين اثنين لهذا الغرض. ويعد المساعد القانوني موردا هاما للمحامي، سواء في مرحلة ما قبل المحاكمة أو مرحلة المحاكمة من عمليات المقاضاة. وللأغراض الإدارية يكون المساعدون القانونيون للمحامين تحت إشراف رئيس قسم الخدمات القانونية، غير أنه سيخصص كل مساعد لأحد المحامين للأغراض العملية. ونظرا لزيادة حجم ومسؤوليات قسم الخدمات القانونية. يطلب أيضا موظفان إضافيان من موظفي الدعم (وظيفتان من فئة الخدمات العامة/الرتب الأخرى) لهذا القسم.

#### قسم المعلومات والسجلات

٤٤ - يتألف ملاك الموظفين الموافق عليه من وظيفة واحدة برتبة ف - ٤، ووظيفة واحدة برتبة ف - ٣ ووظيفتين برتبة ف - ١/٢، وعشرة وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ وفيما يلي التغييرات المقترحة: إعادة التصنيف رفع مستوى وظيفة واحدة برتبة ف - ١/٢ إلى الرتبة ف - ٣؛ الوظائف الجديدة (١٧ وظيفة من فئة الخدمات العامة/الرتب الأخرى).

٤٥ - وقسم السجلات مسؤول عن تلقي وتجهيز وحفظ جميع المعلومات والأدلة والمواد الأخرى، بما في ذلك الرسائل، الواردة إلى جميع أقسام المكتب أو الصادرة عنها. وتعتبر الإجراءات التي تنطوي عليها هذه الأنشطة كثيفة اليد العاملة وتشمل تجهير كل صفحة من كل وثيقة وتصوير المستندات، والأهم من ذلك، فهرسة الوثائق حتى يمكن العثور عليها بعد ذلك. ويجري ترقيم كل صفحة من كل وثيقة ومسحها ضوئيا وتخزينها في أقراص بصرية بواسطة معدات الحاسوب حتى يستطيع الموظفون استرجاع صور الوثائق باستخدام حواسيبهم وطبعها، إن لزم الأمر.

٤٦ - وإلى جانب الفهرس الببليوغرافي الذي ينشئه قسم السجلات فيما يتصل بكل وثيقة، يعتمد الموظفون، بما في ذلك محامو الادعاء والمحققون والمحللون، قسرا، على عمليات البحث الحر عن النصوص لتحديد الوثائق ذات الصلة المحفوظة في قسم السجلات. وأحيانا كثيرة، يكون البحث الحر عن النصوص الوسيلة الوحيدة المتاحة للعثور على الأدلة المناسبة من بين مئات آلاف الصفحات من الوثائق، وبناء على ذلك، تعد عملية القراءة الضوئية للرموز عملية حاسمة في عمل مكتب المدعي العام وهي كثيفة اليد العاملة.

٤٧ - وقسم السجلات مزود بستة موظفين هم موظف لإدارة السجلات (ف - ٣) ومساعد لإدارة السجلات (وظيفة من فئة الخدمات العامة/الرتب الأخرى) وأربعة من كتبة السجلات (من فئة الخدمات العامة/الرتب الأخرى). ويعتبر عدد موظفي قسم السجلات غير ملائم لتلبية أي احتياجات سوى الاحتياجات الأساسية جدا للمكتب. وتوجد حاليا كمية كبيرة من الوثائق المتراكمة التي ينبغي فهرستها وترميزها على النحو الملائم.

٤٨ - وتوجد حالة مماثلة فيما يتعلق بتوضيح عملية القراءة الضوئية للنصوص. ولا يوجد اعتماد في ملاك الموظفين الحالي الموافق عليه لأي خبراء في اللغات الأجنبية للمساعدة في فهرسة وترميز العدد الكبير من الوثائق الموجودة باللغة الصربية - الكرواتية. وقد أدت هذه الحالة إلى وضع قيود كبيرة على كفاءة التحقيقات وطابعها المهني.

٤٩ - وبناءً على ذلك، تطلب الموافقة، في سياق هذه الاقتراحات، على ١٥ وظيفة إضافية من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) من أجل قسم السجلات. وتشمل هذه الوظائف الإضافية ٦ كتبة لشؤون نظم الحواسيب لمعالجة العمل الإضافي المرتبط بالمسح الضوئي لجميع الوثائق وتجهيزها وترميزها في مكتب المدعي العام؛ و ٦ كتبة إضافيين لشؤون نظم الحواسيب لتجهيز وتوفير المراقبة الملائمة لجودة القراءة الضوئية للرموز بالنسبة لجميع هذه الوثائق؛ ومساعدان اثنان لشؤون اللغات لترميز الوثائق الواردة إلى المكتب باللغة الصربية الكرواتية؛ ومساعد لشؤون نظم الحواسيب للإشراف على عمل كتبة شؤون نظم الحواسيب الإضافيين.

٥٠ - وقسم المعلومات مسؤول عن صيانة ووضع برامج الحواسيب العديدة المستعملة في مكتب المدعي العام، والمطلوب مستوى رفيع من الخبرة التقنية في هذا الصدد. ويقوم هذا القسم أيضا بتحويل وتحميل قواعد البيانات التي توفرها المنظمات الأخرى لمكتب المدعي العام، مما ييسر للمحققين الحصول على البيانات التي تجمعها هذه المجموعات.

٥١ - بالإضافة إلى ذلك، فإن قسم المعلومات مسؤول عن صيانة وتكوين قاعدة البيانات المنظمة في مكتب المدعي العام، وهي أداة أساسية وحيوية للمحققين في تحديد شهود جدد، وإقامة صلات حيوية بين أجزاء من المعلومات قد تكون غير مرتبطة خلافاً لذلك وإقرار أنماط السلوك، وكلها مهام أساسية في إثبات الحالات الجنائية.

٥٢ - ويرأس قسم المعلومات منسق المعلومات والنظم (ف - ٤)، ويشمل موظف لشؤون نظم المعلومات (ف - ٣) وموظف لتطوير النظم (ف - ١/٢) ومساعد لتطوير النظم (فئة الخدمات العامة/الرتب الأخرى) و ٤ كتبة لشؤون معلومات الحواسيب (فئة الخدمات العامة/الرتب الأخرى) يقومون بإدخال البيانات في قاعدة البيانات. ويوفر هؤلاء الكتبة الدعم في استرجاع وتحليل البيانات لأفرقة التحقيق على أساس الأولوية وعبء العمل. واستناداً إلى القرار المتخذ بشأن تصنيف وظائف مكتب المدعي العام، يقترح رفع مستوى وظيفة من موظف شؤون نظم المعلومات من المستوى المدرج في الميزانية، في الوقت الحالي، (ف - ١/٢) إلى الرتبة ف - ٣ ليعكس المستوى السليم لتصنيف هذه الوظيفة. ويقترح إنشاء وظيفتين إضافيتين لمساعدين لشؤون نظم الحواسيب (فئة الخدمات العامة/الرتب الأخرى) لدعم زيادة عبء العمل في هذا القسم.

الخبراء الاستشاريون والخبراء

٥٣ - تعتمد موارد قيمتها ٧٠٠ ٤٦ دولار للمشورة الفنية للخبراء فيما يتعلق بالأدلة المقدمة إلى المحكمة، بما في ذلك وجود الحاجة إلى الفحص الشرعي للمستندات وكذلك توفير شهادة الخبراء. ويعتبر استعمال الشهود الخبراء جانبا أساسيا من عمل المدعي العام ويشكل الشاهد الخبير ركنا أساسيا من مذكرات الادعاء.

السفر

٥٤ - سيظل السفر لأغراض إنجاز التحقيقات عنصرا حتميا وحيويا في التحقيقات التي يقوم بها مكتب المدعي العام. فمن الأساسي لفرقة التحقيق أن تسافر إلى الأماكن التي توجد بها الأدلة لضمان الحصول عليها قبل أن تضيع. ويشمل هذا شهادة الشهود. وعلاوة على ذلك، فإن المدعي العام ونائب المدعي العام وكبار الموظفين القانونيين التابعين لمكتب المدعي العام سيطلب منهم أن يبقوا على اتصال بالحكومات المتعاونة، بما فيهم الحكومات الناشئة في يوغوسلافيا السابقة. ولئن كان عدد كبير من هذه الاتصالات سيجري في لاهاي، فإنه يلزم أن تجرى اتصالات أخرى في البلدان ذات الصلة، في كثير من الأحيان.

٥٥ - وعلى أساس التوقعات الحالية، ومع وضع في الاعتبار مستوى الأسفار المضطلع بها داخل مكتب المدعي العام خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، قدرت الاحتياجات لعام ١٩٩٦ بمبلغ ١ ٨٦١ ٠٠٠ دولار. وتشمل الاحتياجات المقدرة سفر المدعي العام ونائب المدعي العام (٢٠ ٢٠٠ دولار) والسفر لأغراض التحقيق، بما في ذلك السفر فيما يتصل بالشهود والخبراء وغير ذلك من مصادر أدوات الإثبات (٨٤٠ ٨٠٠ دولار). وفي إطار الإجراءات المقررة خلال فترة السنتين الحالية، أدرج اعتماد للسفر في إطار "قلم المحكمة" لأغراض تقديم الأدلة في المحاكمات (انظر الفرع جيم أدناه).

جيم - قلم المحكمة

الجدول ٨ - التقديرات حسب أوجه الإنفاق  
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التقديرات عام ١٩٩٦	اعتمادات الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٤	أوجه الإنفاق
١١ ١٤٢,٣	٦ ٦٠٨,٥	الوظائف
١٩١,٧	٣٩٣,٦	المساعدة المؤقتة للاجتماعات
٦٨٤,٠	١ ٨٥٨,٦	المساعدة المؤقتة العامة
١٠٠,٠	٧١,٤	العمل الاضافي
٣٠,٠	١٧٤,٠	الخبراء الاستشاريون والخبراء
٦٩٢,٣	٣٩٧,٥	السفر
٣ ٦٠٤,٢	١ ٦٦٢,٣	الخدمات التعاقدية
٢,٩	١٣,٠	الضيافة
<u>١٦ ٤٤٧,٤</u>	<u>١١ ١٧٨,٩</u>	المجموع

## الجدول ٩ - الاحتياجات من الوظائف

١٩٩٦	الزيادة/النقصان	١٩٩٥-١٩٩٤	الفئة الفنية وما فوقها
١	-	١	أمين عام مساعد
			مد - ٢
٢	١	١	مد - ١
٣	(١)	٤	ف - ٥
١٩	٦	١٣	ف - ٤
٢٨	١٠	١٨	ف - ٣
<u>١٥</u>	<u>٩</u>	<u>٦</u>	ف - ١/٢
٦٨	٢٥	٤٣	المجموع
			الفئات الأخرى
٥	٢	٣	الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)
٥٤	٤	٥٠	الخدمات العامة (الرتب الأخرى)
<u>٤٧</u>	<u>١٧</u>	<u>٣٠</u>	خدمات الأمن والسلامة
<u>١٠٦</u>	<u>٢٣</u>	<u>٨٣</u>	المجموع
<u>١٧٤</u>	<u>٤٨</u>	<u>١٢٦</u>	المجموع الكلي

### الأنشطة

٥٦ - يعد قلم المحكمة أحد الأجهزة الثلاثة المكونة للمحكمة ويضطلع بمسؤولية إدارة المحكمة فضلا عن إقامة الهياكل القضائية الأساسية للهيئة وتوفير الخدمات لها. وتندرج وظائف قلم المحكمة عموما في مجالين رئيسيين من مجالات المسؤولية وهما : الدعم الإداري والمالي، والإدارة القضائية. وينسق مكتب المسجل برنامج العمل الشامل لقلم المحكمة.

#### مكتب المسجل

٥٧ - يتكون مكتب المسجل من ثلاث وحدات هي مكتب شؤون الصحافة والإعلام، وخدمات الأمن والسلامة، والدعم القانوني.

#### (أ) الإدارة القضائية

٥٨ - تشمل خدمات الدعم القضائي أربعة مجالات رئيسية من مجالات المسؤولية وهي: صيانة نظام للمساعدة القانونية، وانتداب محام للمتهمين المعوزين؛ وإدارة مرافق الاحتجاز التابعة للمحكمة، والإشراف على ظروف الاحتجاز الاحتياطي للمتهمين؛ والتوصية بتدابير للحماية وتوفير المشورة والدعم للشهود؛ وإدارة المحكمة وتقديم الدعم القضائي.

#### محامو الدفاع

٥٩ - تخول المادتان ١٨ و ٢١ من النظام الأساسي للمشتبه فيه أو المتهم الحق في جملة أمور منها المساعدة القانونية التي يختارها أو المساعدة القانونية المجانية، إن كان معوزا. وتنص لائحة المحكمة على هذا الحق وتنيط بالمسجل مسؤولية توفير وتنظيم ما يعد في الواقع نظاما كاملا للمساعدة القانونية.

٦٠ - ويضع المسجل بناء على ذلك قائمة بالمحامين الذين تطوعوا لتمثيل المشتبه فيهم أو المتهمين المعوزين والذين يستوفون الشروط المنصوص عليها في لائحة المحكمة. وتتضمن هذه القائمة حتى الآن أسماء ٣٠ محاميا. وتشمل محامين ممارسين وأساتذة للقانون من استراليا، وإيطاليا، وسويسرا، وفرنسا، وكرواتيا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيوزيلندا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٦١ - وأعد المسجل، بالتشاور الوثيق مع القضاة والمحامين المنتمين لمختلف نقابات المحامين، توجيهها ينظم إجراءات انتداب محامي الدفاع، ومركز وسلوك المحامي المنتدب، وحساب الرسوم وتسديدها وصرفها، وإنشاء فريق استشاري. وقد استفاد من هذه الإجراءات المتهم تاديتش.

٦٢ - وترتبط التكاليف المقدرة للمحامين المنتدبين ارتباطا مباشرا بعدد ما يتوقع من محاكمات أمام المحكمة في السنة القادمة. وتشير التقديرات في الميزانية الأخيرة إلى صعوبة التوقع في هذا الموضوع.

وقد شرعت المحكمة حتى الآن في محاكمة واحدة. فما يبدو من صعوبات في اعتقال المتهمين ناجمة عن استمرار حالة الحرب لم يسمح سوى باعتقال متهم واحد فقط من أصل ٤٣ متهما.

٦٣ - واستجابة لبعض التغييرات التي التمس محامي الدفاع المنتدب إجرائها، اقترح قضاة المحكمة، بالتشاور مع المسجل، إدخال عدة تعديلات على التوجيه المتعلق بانتداب محامي للدفاع. وتخفيفا لعبء عمل محامي الدفاع في القضايا المعقدة، تقترح المحكمة انتداب محام شريك فضلا عن زيادة ميزانية محامي الدفاع المخصصة للتكاليف والنفقات العامة. واعتبارا لمقتضيات المحاكمة العادلة ومبدأ "المساواة في أدوات المرافعة" بين المدعي العام ومحامي الدفاع، ذهب البعض إلى القول بضرورة المساواة بينهما في التعويض.

#### مرافق الاحتجاز

٦٤ - شغل مرفق الاحتجاز في سنته التشغيلية الأولى متهما واحدا محبوسا. وتتوقع المحكمة، في السنة التالية ما لا يقل عن ٢٠ محتجزا من المتهمين البالغ عددهم حتى الآن ٤٣ متهما. ويتكون الموظفون الحاليون لوحدة الاحتجاز من ضابط قائد، بصفته رئيسا للموظفين، و ١٧ حارسا من حراس السجون الذين يوفروهم البلد المضيف بموجب ترتيب تعاقدية. ونظرا للتزايد المتوقع في عدد المحتجزين، من المقترح توظيف ٦ حراس آخرين لعام ١٩٩٦.

#### حماية المجني عليهم والشهود

٦٥ - تنص القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات على إقامة وحدة للمجني عليهم والشهود داخل قلم المحكمة. ويرد في الفقرة ٦٨ من تقرير الأمين العام A/C.5/49/42 بيان مفصل بوظائف هذه الوحدة.

#### خدمات الإدارة والدعم للمحكمة

٦٦ - يرد في الفقرتين ٦٩ و ٧٠ من التقرير السالف الذكر بيان مفصل بهذه الخدمات.

#### (ب) الخدمات الإدارية

٦٧ - يوفر للمحكمة الدولية، تحت سلطة رئيس الإدارة، دعم إداري، بما في ذلك الإدارة المالية وتخطيط الموارد، وإدارة الموارد البشرية، وخدمات اللغات والاجتماعات والوثائق، وخدمات المكتبة فضلا عن استخدام الخدمات المشتركة في دعم تنفيذ برنامج العمل، بما في ذلك الدعم الإلكتروني وخدمات الاتصالات وإدارة المباني.

٦٨ - وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بلغ مجموع موظفي المحكمة الدولية ١٩٥ موظفا يمثلون ٣١ جنسية. وبالإضافة إلى ذلك، ضمت المحكمة ٣٧ خبيرا منتدبا في بعثة و ١٥ مساعدا قضائيا، مولت وظائفهم من الموارد الخارجة عن الميزانية. وخلال فترة السنتين الحالية، قدم قلم المحكمة طائفة واسعة

من الخدمات الإدارية إلى المحكمة الدولية، بما في ذلك إنشاء مجموعة من المترجمين التحريريين والشفويين، فضلا عن تشكيل وحدة للسفر.

### الاحتياجات من الموارد

#### تكاليف الموظفين

٦٩ - تغطي الاحتياجات المقدرة لقلم المحكمة والبالغ قدرها ٣٠٠ ٩٢٦ ١١ دولار تكاليف ١٢٦ وظيفة مؤقتة من الوظائف القائمة (وظيفة واحدة برتبة أمين عام مساعد، ووظيفة واحدة برتبة مد -١، و ٤ وظائف برتبة ف - ٥، و ١٣ وظيفة برتبة ف - ٤، و ١٨ وظيفة برتبة ف - ٣، و ٦ وظائف برتبة ف - ١/٢، و ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الرئيسية)، و ٥٠ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، و ٣٠ وظيفة لخدمات الأمن) و ٤٨ وظيفة إضافية (وظيفة واحدة برتبة مد - ١، و ٦ وظائف برتبة ف - ٤، و ١٠ وظائف برتبة ف - ٣، و ٩ وظائف برتبة ف - ١/٢، ووظيفتان من فئة الخدمات العامة (الرتب الرئيسية)، و ٤ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ١٧ وظيفة لموظفي الأمن)، يقابلها جزئيا تخفيض وظيفة واحدة برتبة ف - ٥، والمساعدة المؤقتة للتعويض خلال فترات الاجازات المرضية الممددة وإجازات الأمومة (٦٨٤ ٠٠٠ دولار) والعمل الاضافي (١٠٠ ٠٠٠ دولار).

#### مكتب المسجل

#### وحدة شؤون الصحافة والإعلام

٧٠ - (وظيفة واحدة برتبة ف-٤، وواحدة برتبة ف-١/٢ ووظيفتان من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). ونظرا للطلبات الكثيرة التي تواردت على هذه الوحدة، من المقترح تعزيز موارد هذه الوحدة من الموظفين بمساعد إضافي لشؤون الصحافة والإعلام (وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لتوفير الدعم الإداري العام عن طريق نقل وظيفة من قسم المكتبة والمراجع.

#### خدمات الأمن والسلامة

٧١ - يتكون ملاك الموظفين المعتمد من وظيفة واحدة برتبة ف - ٣ و ٣٠ وظيفة لخدمات الأمن. ويقترح رفع رتبة وظيفة رئيس شؤون الأمن من ف - ٣ إلى ف - ٤ لتعكس على الوجه الصحيح الرتبة المصنفة لهذا المنصب. وسيسوى هذا الرفع بنقل وظيفة برتبة ف - ٣ إلى وحدة الاحتجاز مقابل وظيفة برتبة ف - ٤ حددت لمنصب الضابط القائد (الذي صنف لاحقا في رتبة ف - ٣).

٧٢ - وبالإضافة إلى ذلك، من المقدر في الوقت الراهن، استنادا إلى التجربة الحالية ومع وضع في الاعتبار الاحتياجات المقبلة، أن تكون ثمة حاجة إلى ١٧ ضابط أمن إضافيين خلال عام ١٩٩٦، لتوفير أمن موقعي شامل للمباني والموظفين. ولئن كانت ثمة حاجة فعلا إلى موظفي أمن إضافيين لصيانة المباني القائمة، مع انتقال حق استعمال مبنى Aegon إلى المحكمة الدولية ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (بمقتضى شروط ترتيب الإيجار القائم)، فإن الطلبات على التغطية الأمنية ستزايد بحددة. ويقترح إنشاء وحدة لتراخيص

المرور وبطاقات الهوية لإصدار وإدارة جميع تراخيص المرور لموظفي المحكمة، والموظفين المعارين، والزوار والمسؤولين المنتدبين، وإضافة وظيفة دعم من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) عن طريق نقل وظيفة من وحدة الاحتجاز.

#### الدعم القانوني

٧٣ - (وظيفتان برتبة ف-٥، ووظيفتان برتبة ف-٤). ومن خلال استعراض احتياجات قلم المحكمة، تقرر أنه لن تكون هناك حاجة إلى خدمات الدعم الإداري العام في وحدة الدعم القانوني. وبناء عليه، يقترح نقل وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى قسم الميزانية والخدمات المالية لتوفير خدمات كاتب/مساعد لشؤون الميزانية.

#### خدمات الدعم القضائي

##### مرافق الاحتجاز

٧٤ - (وظيفة واحدة برتبة ف - ٣). كان من المتوخى أصلاً أن توفر ميزانية وظيفة القائد برتبة ف ٤. وبناء على نتائج عملية تصنيف المحكمة الدولية، ينبغي خفض رتبة الوظيفة إلى رتبة ف - ٣.

#### حماية المجني عليهم والشهود

٧٥ - (وظيفة واحدة برتبة ف - ٤، ووظيفتان برتبة ف - ٣، ووظيفة واحدة برتبة ف - ١/٢، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). واستناداً إلى التجربة الحالية والاحتياجات المتوقعة للفترة المقبلة، يطلب توفير للوحدة موظف إضافي لدعم المجني عليهم والشهود (وظيفة واحدة برتبة ف - ١/٢) للفترة ١٩٩٦ لتعزيز موارد الموظفين الحالية للمكتب في مجال تنظيم توفير المساعدة والدعم للمجني عليهم والشهود فضلاً عن تنسيق التعاون والمساعدة التي تقدمها الحكومات والفئات المهنية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات.

#### خدمات الإدارة والدعم للمحكمة

٧٦ - (وظيفتان برتبة ف - ١/٢ وأربع وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). كانت هذه الوحدة قد صممت في البداية على أساس إنها ستحتاج إلى وظيفتين برتبة ف - ٣، و ٤ وظائف برتبة ف - ١/٢، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الرئيسية) ووظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) وذلك لخدمة عمليات الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف. وبعد الاستعراض الشامل والدراسة المتأنية لاحتياجات هذا المكتب، سيتم اختزال موارد هذه الوحدة من الموظفين. ومراعاة لنتائج عملية التصنيف وإقراراً بأثر إنشاء قاعة ثانية للمحاكمات على موارد الوحدة، ستكون خدمات الإدارة والدعم للمحكمة حالياً من فريقين تشغلي سيخدمان الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف. وسيزود كل فريق بوكيل محكمة (رئيس الفريق) (وظيفتان برتبة ف-١/٢) وموظف/حاجب للمحكمة (وظيفتان من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وبالإضافة إلى ذلك، سيضطلع مساعدان لإدارة سجلات المحكمة (وظيفتان من فئة

الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) بمسؤولية التجهيز العام للقضايا، وحفظ الملفات وفهرسة الاعلانات وتوزيعها وغير ذلك من الوظائف الإدارية للمحكمة.

### الخدمات الإدارية

٧٧ - يكون السجل مسؤولاً أيضاً عن تقديم الدعم الإداري للأجهزة الثلاثة للمحكمة الدولية. وفي آخر تقرير للأمين العام عن تمويل المحكمة الدولية (A/C.5/49/42)، اقترح ترفيع وظيفة رئيس الشؤون الإدارية إلى رتبة مد - ١. وفي الفقرة ٣٤ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/49/7/Add.12)، أرجأت اللجنة الاستشارية النظر في هذا الاقتراح، لأن عملية تصنيف الوظائف لم تستكمل بعد. وحيث أن عملية التصنيف قد استكملت، يقدم مرة ثانية الاقتراح المتعلق بترفيع وظيفة رئيس الشؤون الإدارية إلى الرتبة مد - ١.

٧٨ - ونظراً لضخامة حجم المنظمة من حيث عدد الموظفين وضخامة الطلب على خدمات التعيين وما ينجم عنها من زيادة عبء العمل في الوحدة، يقدم مرة أخرى واقتراح تعيين موظف شؤون أفراد من الرتبة ف - ٣.

٧٩ - وفي سياق عملية التصنيف التي استكملت مؤخراً، تمت على النحو الواجب إعادة تصنيف وظيفة موظف شؤون مالية في الرتبة ف - ٣. ومن ثم، يقترح ترفيع الوظيفة القائمة حالياً من الرتبة ف - ١/٢ إلى وظيفة من الرتبة ف - ٣. وبالإضافة إلى ذلك، يقترح نقل وظيفة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) من وحدة الدعم القانوني لتستوعب مهام كاتب/مساعد ميزانية.

٨٠ - قسم الخدمات العامة - يضم جدول ملاك الموظفين المعتمد وظيفة واحدة من الرتبة ف - ٤ ووظيفتان من الرتبة ف - ٣ و ١٠ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). وفيما يلي التغييرات المقترحة: تخفيض وظيفة واحدة من الرتبة ف - ٣ إلى الرتبة ف - ١/٢؛ إنشاء ثلاث وظائف جديدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لتوفير الدعم الإضافي للسلامة والصيانة؛ ونقل وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) و ٦ وظائف خدمات عامة (الرتب الأخرى) من قسم اللغات وخدمات المؤتمرات.

٨١ - قسم خدمات الدعم الإلكتروني والاتصالات - يضم جدول ملاك الموظفين المعتمد وظيفة واحدة من الرتبة ف - ٣، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) و ١١ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). وفيما يلي التغييرات المقترحة: إعادة تصنيف وظيفة واحدة من الرتبة ف - ٣ إلى الرتبة ف - ٤ وترفع وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى الرتبة ف - ١/٢؛ وإنشاء وظيفة واحدة جديدة من الرتبة ف - ٣؛ ووظيفة واحدة جديدة من الرتبة ف - ١/٢، وثلاث وظائف إضافية من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) وثلاث وظائف إضافية من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

٨٢ - يقدم هذا القسم من السجل خدمات الدعم المتصل بالحواسيب والاتصالات للمحكمة بكاملها. ويتخذ هذا الدعم شكل توفير المعدات، والتدريب، ودعم المستخدمين، وإدارة الشبكة، والمشاريع المحددة في مكتب المدعي العام، وقاعات المداولات والسجل التي تتطلب خبرة في المجالات التقنية. كما تقوم الوحدة بدعم عملية سير الإجراءات في قاعة المحكمة عن طريق تصميم وتركيب وتشغيل وصيانة جميع أجهزة التشغيل الآلي والأجهزة السمعية والبصرية. وبالإضافة إلى ذلك، توفر الوحدة الدعم التقني للتحقيقات الميدانية عن طريق توفير حواسيب وطابعات متنقلة، وأجهزة محمولة لمسح الوثائق.

٨٣ - وطلبت الجمعية العامة بقرارها ٢٤٢/٤٩ باء، إلى الأمين العام استعراض الاحتياجات من الموظفين اللازمين لخدمات الدعم الإلكتروني والاتصالات في قلم السجل لضمان ملاءمة هيكله التنظيمي للمهام التي سيضطلع بها. وفي الوقت الحالي، تضم وحدة خدمات الدعم الإلكتروني والاتصالات موظفا واحدا من الرتبة ف - ٣، وموظفا واحدا من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) و ١١ موظفا من فئة الخدمات العامة. ويقترح ترفيع الوظيفة من الرتبة ف - ٣ إلى وظيفة من الرتبة ف - ٤ بعد تصنيف الوظيفة في عام ١٩٩٥.

٨٤ - كما تشمل مهام هذه الوحدة توفير خدمات الاتصالات للمحكمة. ويقوم بتوفير خدمات الاتصالات حاليا ثلاثة من موظفي الدعم المخصص للاتصالات (٣ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). ولبيان مستوى المسؤولية التي ينطوي عليها توفير الدعم المتعلق بالاتصالات، خلال عام ١٩٩٦، يقترح ترفيع وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى الرتبة ف - ١/٢ لاستيعاب وظيفة منسق اتصالات. وستستمر مساعدة هذا الموظف بواسطة فني اتصالات ومساعد اتصالات (وظيفتان من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)).

٨٥ - خدمات المكتبة والمراجع - وظيفة واحدة من الرتبة ف - ٣ ووظيفتان من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) ووحدة المكتبة القانونية والمراجع مطلوبة لتوفير الخدمات المتصلة باختيار وحياسة وصيانة الوثائق والمنشورات لاستخدام جميع الموظفين في المحكمة وخصوصا للمحامين والقضاة. وفي هذا الصدد، تلقت المحكمة الدولية مساعدات كثيرة من محكمة العدل الدولية. ومع ذلك، ونظرا للتأخر في التعيين وفي تحديد الأماكن المتاحة، لم تُنشأ وحدة المكتبة رسميا بعد.

٨٦ - ولدى النظر في أهمية توفير الموارد من المراجع اللازمة للمحكمة الدولية، يبقى إنشاء الوحدة من الأنشطة ذات الأولوية لعام ١٩٩٦. وتمشيا مع المعلومات المقدمة في التقرير السابق للأمين العام (A/C.5/49/42، الفقرة ٩٤) ستحمل تكاليف الموظفين اللازمين للوحدة على الميزانية المقررة، وستمول جميع التكاليف الأخرى، بما فيها شراء الكتب واللوازم ومعدات التشغيل الآلي للمكاتب وبرامج الحواسيب وأثاث المكاتب والمعدات من صندوق التبرعات.

٨٧ - وعندما قدم لأول مرة الاقتراح المتعلق بوحدة المكتبة والمراجع، ووفق أصلا على أنه ستلزم وظيفتان لكاتب/مساعد لتوفير الدعم لرئيس الوحدة. وبعد استعراض المسألة، رئي أنه ستكفي وظيفة

واحدة. ومن ثم، يقترح نقل وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى مكتب الصحافة والإعلام في عام ١٩٩٦.

٨٨ - خدمات اللغات والمؤتمرات - يضم الملاك المعتمد وظيفة واحدة من الرتبة ف - ٥ و ٥ وظائف من الرتبة ف - ٤ و ٨ وظائف من الرتبة ف - ٣، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) و ١٢ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). وفيما يلي التغييرات المقترحة: إنشاء ٢٤ وظيفة جديدة (٥ وظائف من الرتبة ف - ٤، و ١١ وظيفة من الرتبة ف - ٣، و ٨ وظائف من الرتبة ف - ٢) وإعادة ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية). ونقل وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) و ٦ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى قسم الخدمات العامة. وعند تقييم الاحتياجات اللازمة لخدمات اللغات والاجتماعات لعام ١٩٩٦، من الضروري النظر إلى عوامل كثيرة تشمل حجم العمل الذي يتناوله المكتب خلال فترة السنتين الحالية، وخصوصاً خلال عام ١٩٩٥، وحجم العمل المتأخر حالياً، ومستوى التحقيقات الحالية والمسقطة والمستويات المسقطة لاحتياجات مكتب المدعي العام، وقاعات المحكمة والسجل لعام ١٩٩٦. وقد حسبت التقديرات للموارد من الموظفين داخل هذه الوحدة على أساس أن المحكمة الدولية ستعقد ٦ محاكمات كل سنة خلال فترة السنتين القادمة. ويمثل هذا ما مجموعه من ٨ إلى ١٢ شهراً من المحاكمات كل سنة. وبالإضافة إلى ذلك ستكون هناك جلسات استماع في إطار المادة ٦١، يمكن عقدها في غياب المتهم ولكنها ستحتاج إلى ترجمة فورية إلى ثلاث لغات وستستلزم كمية كبيرة من الترجمة العاجلة للوثائق القانونية.

٨٩ - وفي ضوء الخبرة السابقة، فإن المستوى الحالي المعتمد في الميزانية للموارد من الموظفين (٥ وظائف لغوية من الرتبة ف - ٤ و ٨ وظائف لغوية من الرتبة ف - ٣) يكفي لتلبية الاحتياجات من الترجمة التحريرية والشفوية للمحكمة. ونظراً للنقص الشديد في الوظائف، وجدت المحكمة أن من الضروري اللجوء إلى تعيين عدد كبير من المترجمين الإضافيين على أساس التعاقد. وقامت المحكمة بتعيين ثلاثة عشر مترجماً إضافياً عن طريق التعاقد على أساس التفرغ للعمل منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ولم تنشأ هذه الاحتياجات عن ذروة غير متوقعة في عبء العمل ولكنها تعكس احتياجات دائمة. وعلاوة على ذلك، ونظراً لأن المترجمين يقومون أيضاً بخدمات الترجمة الفورية الميدانية، فإن العدد الإجمالي المتاح من المترجمين يقل بدرجة كبيرة، لأن الكثير منهم يكونون في مهام بصفة مستمرة خارج لاهاي.

٩٠ - ومع أن اللغات الرسمية للمحكمة هي الانكليزية والفرنسية فإن الترجمة من وإلى اللغات البوسنية/الكرواتية/الصربية تمثل الجزء الأكبر من العمل. ومن الضروري ترجمة جميع الوثائق المتصلة بجلسات الاستماع والمحاكمات، بما في ذلك لوائح الاتهام والأوامر الصادرة عن قاعات المحكمة وأوامر القاء القبض، إلى اللغات البوسنية والكرواتية والصربية، فضلاً عن ترجمتها إلى اللغة الفرنسية وأو الانجليزية.

٩١ - وفيما يتعلق بالاحتياجات في المستقبل، ونظرا لأن الغالبية العظمى من أعمال الترجمة تنشأ عن قسم التحقيقات بمكتب المدعي العام، فإنه ينبغي تعيين مترجم لكل فريق من أفرقة التحقيق العشرة (بما في ذلك فريق الاستراتيجية). وفي الوقت الحالي، يعمل ثمانية من المترجمين بالفعل مع الأفرقة. ويعمل المترجمون المكلفون باللغة البوسنية/الكرواتية/الصربية واللغة الانجليزية ومع أنهم لا يستطيعون ترجمة جميع المواد المتعلقة بالأفرقة، فإنهم يستطيعون تحديد الأولويات ومن ثم التقليل من الطلبات التي تقدم عادة للوحدة. وبالإضافة إلى الترجمة، يقومون أيضا بخصص وتلخيص الوثائق، والقيام بمهام الترجمة الشفوية في اللقاءات التي تعقد مع الشهود.

٩٢ - ويفترض أنه سيجري على مدى السنتين المقبلتين عدد يقدر بأربعين تحقيقا. وعلاوة على ذلك، ونظرا لعدم إمكان التنبؤ بطبيعة التطورات في يوغوسلافيا السابقة، يمكن افتراض أنه سيتوقع من المحكمة إجراء تحقيقات إضافية. وسيتعين ترجمة وثائق تتصل بنحو عشرين قضية كل سنة.

٩٣ - وتشمل الحالة العادية عددا قد يصل إلى ستين بيانا يقع كل منها في عشرين صفحة، وأدلة وثائقية إضافية تقع في ٤٠٠ صفحة تقريبا وأشرطة سمعية وأشرطة فيديو. وإجمالا، فإن متوسط كل حالة يصل إلى ٢٠٠٠ صفحة تقريبا من المواد المترجمة. وفي المتوسط، يستطيع المترجم الواحد إنجاز ٧ صفحات يوميا. وسيلزم ١٠ مترجمين إضافيين لإنجاز العمل المتراكم حاليا وللوفاء بالمواعيد النهائية المحددة. واستنادا إلى تقدير عدد الحالات بعشرين حالة سنويا يقدر الحد الأدنى من الاحتياجات اللازمة من الموظفين بـ ٣٧ مترجما لتلبية المواعيد النهائية الضرورية لهذا الحجم من العمل. وفي الوقت الحالي، تضم وحدة اللغات والاجتماعات عددا من الوظائف الأساسية يبلغ ١٣ وظيفة لغوية. ومن ثم، يقترح زيادة الموارد من الموظفين اللازمين للمكتب بادراج ٢٤ وظيفة مترجم إضافية (٥ وظائف من الرتبة ف - ٤ و ١١ وظيفة من الرتبة ف - ٣ و ٨ وظائف من الرتبة ف - ١/٢) لعام ١٩٩٦. وفي حين أنه كان متوقعا أن المكتب سيحتاج ٦ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) للدعم المتعلق بأعمال السكرتارية وتجهيز النصوص، وفي ضوء الخبرة الحالية، فإن الاحتياجات ستقل بدرجة كبيرة. وستكفي وظيفتان من فئة الخدمات العامة لتوفير طابعين للأشرطة الصوتية في حين سيلزم موظف واحد من فئة الخدمات العامة ليعمل كمساعد لرئيس الوحدة لشؤون الأفراد/السكرتارية. ومن ثم يقترح رد ثلاثة وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في عام ١٩٩٦.

#### الخبراء الاستشاريون والخبراء

٩٤ - تتصل الموارد المقدرة، البالغة ٣٠٠٠٠ دولار، باحتياجات مرتقبة للخدمات الاستشارية المتعلقة بتحديد وتقييم احتياجات نظام معدات الحاسوب والاتصالات وخدماتهما.

#### السفر

٩٥ - من شأن الاعتماد البالغ ٣٠٠ ٦٩٢ دولار أن يغطي الاحتياجات المقدرة في عام ١٩٩٦ لسفر المسجل وموظفي القلم، بما في ذلك السفر إلى المقر لإجراء مشاورات وحضور الجمعية العامة (١٠ ٨٠٠ دولار)، فضلا

عن سفر موظفي وحدة الضحايا والشهود لتنسيق الترتيبات الفعلية لتقديم الدعم والحماية للشهود (٦٥٠٠ دولار). ويشمل هذا المبلغ أيضا اعتمادا قدره ٦٥٠٠٠٠ دولار لتغطية النفقات المرتقبة المتصلة بسفر (بما في ذلك الإقامة) الضحايا والشهود، المطلوب منهم السفر الى المحكمة الدولية لأغراض جلسات الاستماع والمحاكمة. وقد حُسبت هذه التكاليف على أساس قيام ٢٥٠ شاهدا بالسفر الى لاهاي، بتكلفة ٢٦٠٠ دولار للشخص الواحد. وبالإضافة الى ذلك، هناك اعتماد قدره ٢٥٠٠٠ دولار، متوقع لسفر المتهمين الى لاهاي.

#### الخدمات التعاقدية

٩٦ - تتصل الاحتياجات المقدرة بمبلغ ٢٠٠ ٦٠٤ ٣ دولار بنفقات متوقعة في عام ١٩٩٦ على النحو التالي:

#### (أ) محامو الدفاع

٩٧ - يتوقع أن يتكلف توفير محامين للمشتبه فيهم والمتهمين مبلغ ٢ ٨٠٢ ٥٠٠ دولار، وفقا للتعديل المقترح ادخاله على التوجيه المتعلق بانتداب محامي الدفاع، المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ويغطي هذا المبلغ المقترح أجور وتكاليف سفر ودعم ١٨ محاميا يمثلون الدفاع و ٦ محامين مشاركين، ينتدبون لتمثيل المشتبه فيهم والدفاع عن المتهمين. وقد حُسبت المبالغ المقدرة على أساس أن دائرتي المحاكمة سوف تنظر في ٦ قضايا في ١٩٩٦، مما يمثل تقريبا ٢ ٤٠٠ من أيام عمل المحامين.

#### (ب) مرافق الاحتجاز

٩٨ - يُقترح إدراج مبلغ ٨٠١ ٧٠٠ دولار لخدمات حراس مرفق الاحتجاز، للإشراف على إدارة ٢٤ زنزانة على أساس التناوب. وحُسب هذا المبلغ التقديري على أساس الترتيب التعاقدى القائم حاليا مع البلد المضيف، الذي يتم بموجبه توفير حراس احتجاز لمرفق المحكمة الدولية.

#### الضيافة

٩٩ - مطلوب احتياجات تقديرية تبلغ ٢ ٩٠٠ دولار، تُخصص للمناسبات الرسمية والضيافة.

## دال - الدعم البرنامجي

## الجدول ١٠ - التقديرات موزعة حسب أوجه الانفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التقديرات لسنة ١٩٩٦	الزيادة/(النقصان)		التقديرات لفترة ١٩٩٥-١٩٩٤	وجه الانفاق
	النسبة المئوية	المبلغ		
١ ٥١٧,٣	٢٠٥,٤	١ ٠٢٠,٥	٤٩٦,٨	الخدمات التعاقدية
٣ ٨٦٥,٢	(١٤,٨)	(٦٧١,٧)	٤ ٥٣٦,٩	مصاريف التشغيل العامة
٩١٠,٧	١٦٨,٧	٥٧١,٨	٣٣٨,٩	للوزم والمواد
١ ٥٣٤,٣	(٥٧,٩)	(٢ ١١٧,٦)	٣ ٦٥١,٩	الأثاث والمعدات
٧ ٨٢٧,٥	(١٣,٢)	(١ ١٩٧,٠)	٩ ٠٢٤,٥	المجموع

## الاحتياجات من الموارد

الخدمات التعاقدية

١٠٠ - تغطي الاحتياجات المقدرة بمبلغ ١ ٥١٧ ٣٠٠ دولار تكاليف الترجمة الشفوية التعاقدية، بما في ذلك خدمات الترجمة الفورية للمؤتمرات ومدوني المحاضر الحرفية (٤٠٠ ١ ١٨٧ دولار)، والطباعة الخارجية للمنشورات وغيرها من الوثائق (٨٨ ٥٠٠ دولار)، والاشتراك في خدمات وكالات الأنباء (٣٠ ٤٠٠ دولار) والاحتياجات التدريبية لموظفي التجهيز الإلكتروني للبيانات ومهارات الحاسوب العامة (١٠٠ ٠٠٠ دولار)، بالإضافة إلى احتياجات متخصصة لموظفي الأمن (٩٦ ٢٠٠ دولار) وغير ذلك من احتياجات تدريب الموظفين (١٤ ٨٠٠ دولار).

نفقات التشغيل العامةاستئجار الأماكن

١٠١ - المحكمة الدولية (مبنى إيغون): تستأجر المحكمة حالياً ٦ ٨٠٩ أمتار مربعة (لأماكن المكاتب) و ٣٥٨ متراً مربعاً لغير ذلك من الأماكن (للتخزين، المراحيض، الخ.) و ١٠٤ أمتار مربعة لاصطفاف السيارات، بإيجار سنوي قدره ٤٧١ ٠٠٤ دولاراً. ومن المتوقع أن تحتاج المحكمة في ١٩٩٦، وأن يوفر المالك، ٦٢٠ متراً

مربعاً إضافياً من أماكن المكاتب و ٤٧٠ متراً مربعاً من أماكن أخرى، لقاء إيجار سنوي، مجموعته ٦٠٠ ١٠٦ ١ دولار. وتنص شروط عقد الإيجار على أن تستلم المحكمة، في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ ما يتبقى من المرفق، الذي يبلغ مجموع مساحته ٩٠٧ ١٥ أمتار مربعة من أماكن المكاتب و ٦٢٢ ٣ متراً مربعاً من الأماكن الأخرى و ٣٩٨ من أماكن اصطاف السيارات. وتحاول المحكمة الدولية حالياً تحديد مستأجرين (من وكالات الأمم المتحدة الأخرى أو غيرها من المنظمات الدولية) لشغل الأجزاء غير اللازمة من المرفق، اعتباراً من كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

١٠٢ - وينص عقد الإيجار، بالإضافة إلى ذلك، على دفع تكاليف المنافع العامة، موزعة على حصص تتناسب مع النسبة المئوية المشغولة من الحيز. وفي عام ١٩٩٦، ستشغل المحكمة ٤٣ في المائة من المرفق، مع تكاليف تقديرية للمنافع العامة تبلغ ٤٠٠ ١٤٣ دولار. وفي عام ١٩٩٧ ستصبح المحكمة مسؤولة عن ١٠٠ بالمائة من المرفق.

١٠٣ - وينص عقد الإيجار أيضاً على تسديد تكاليف البناء التي دفعها المالك بالنيابة عن المحكمة، على أساس تسديد ٩٠٠ ٧٧٩ دولار في السنة، لدفع تكاليف بناء قاعة المحكمة و ٣٠٠ ٣٦ دولار سنوياً لتسديد تكاليف إقامة جدران الفواصل الداخلية.

١٠٤ - وبالإضافة إلى ذلك، يقدم المالك (ايغون) عدداً من الخدمات، غير مشمولة بأحكام عقد الإيجار، بما في ذلك تشغيل مطعم (كافتريا) في المبنى (تقدم ايغون كل الأثاث وجميع تجهيزات المطعم). ولا يمثل ثمن الوجبات الذي تطلبه ايغون من موظفيها وموظفي المحكمة سوى كلفة الطعام الفعلية ومن المقرر أن تدفع المحكمة مبلغ ٧٨٠ غيلدر هولندياً في كل يوم عمل لتسديد جزء من التكاليف الإضافية التي تتكبدها ايغون لتشغيل المطعم. ويعمل بهذه الأسعار حتى نهاية عام ١٩٩٦، ولن تقوم ايغون بعد ذلك بتشغيل الكافتريا. وليس هناك أي حكم ينص على تشغيل المطعم فيما بعد ذلك التاريخ.

١٠٥ - وبناءً على طلب المحكمة، تشغل معدات التكييف في المبنى لمدة ساعتين إضافيتين يومياً، بتكلفة قدرها ٥٠ غيلدر هولندياً في الساعة. وتجدر الملاحظة أيضاً أنه سيعمل بهذه الأسعار حتى نهاية عام ١٩٩٦، وبعدها ستخلى ايغون الحيز الذي تشغله من المبنى، وستدفع تكاليف المنافع العامة بصورة مباشرة. وتقدم ايغون بنوداً متنوعة إضافية بسعر التكلفة إلى المحكمة بما في ذلك بطاقات الدخول إلى الأماكن المشتركة داخل المبنى، ويعمل بهذه الأسعار حتى نهاية سنة ١٩٩٦؛ وبعد ذلك، لن يعود لايغون وجود في المبنى، وستدفع هذه التكاليف المتنوعة بصورة مباشرة.

١٠٦ - يبلغ مجموع التكاليف التقديرية للخدمات الإضافية غير المشمولة بعقد الإيجار ٥٠٠ ٧١ دولار.

مرفق الاحتجاز

١٠٧ - يبلغ الإيجار السنوي لمرفق الاحتجاز المكون من ٢٤ زنزانة (حجرة) ٦٠٠ ٢٩٢ دولار. وينص عقد الإيجار أيضا على تقديم وجبات وخدمات للمعتقلين، بسعر معدله ٥٠ غيلدرا هولنديا في اليوم لكل محتجز. ولأغراض التقدير، افترض أن المرفق سيكون مشغولا بنسبة ٢٥ في المائة (٦ أشخاص) للنصف الأول من عام ١٩٩٦ و ٥٠ في المائة (١٢ شخصا) للنصف الثاني من عام ١٩٩٦. وتقدر التكاليف في عام ١٩٩٦ بمبلغ ٧٠٠ ١٠٢ دولار.

المكاتب الميدانية

١٠٨ - تسعى المحكمة إلى إنشاء مكاتب ميدانية في زغرب وسراييفو وبلغراد، تتيح أماكن عمل لضباط ارتباط ولموظفين وأفرقة التحقيق المتنقلة. ومن المقدر أن تكون مساحة كل مكتب ٢٠٠ مترا مربعا بإيجار سنوي يبلغ في مجموعه ٩٠٠ ٦١ دولار.

مشاريع البناء

١٠٩ - قدمت دائرتا المحكمة طلبا أوليا لبناء قاعة ثانية للمحاكمة، مخصصة لدائرة الاستئناف التابعة للمحكمة. ومن المرتقب أن تجري المحاكمات الخاصة بالقضايا البدائية والاستئنافية في نفس الوقت، مما يستدعي وجود قاعة ثانية للمحكمة. وقد بينت دراسة استقصائية أجرتها المحكمة الدولية في العام الماضي أن ليس هناك حاليا مكان لقاعة محكمة بجوار المحكمة الدولية. ولم توضع حتى الآن إعداد المواصفات المفصلة وتقديرات تكاليف المشروع. وسيجري تناول هذا في التقرير المقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الحادية والخمسين.

١١٠ - وفيما يتعلق باحتياجات البناء الأخرى، يقترح إدراج مبلغ ٦٠٠ ٣٢٨ دولار لشبكات تكييف الهواء لمعدات الحاسوب والمعدات السمعية البصرية (٩٠٠ ٤٢ دولار)، ولإنشاء جدران فاصلة (٤٠٠ ١٧١ دولار)، ولترميم أماكن الطابق الواقع تحت الأرض لاحتياجات محفوظات المحكمة الدولية (٣٠٠ ١١٤ دولار).

التنظيف وصيانة الأرض المحيطة بالمبنى

١١١ - تقدر الاحتياجات بمبلغ ٣٠٠ ١٦٩ دولار بالاستناد إلى الأسعار الحالية لهذه الخدمات.

صيانة الأماكن

١١٢ - بالاستناد إلى أرقام عام ١٩٩٥ ومع التقدير أنه سيتم شغل أماكن إضافية في عام ١٩٩٦، تقدر الاحتياجات لتغطية التكلفة الإجمالية لصيانة المباني لعام ١٩٩٦ بمبلغ ٤٠٠ ٤٥ دولار.

استئجار المعدات

١١٣ - تُنتج المحكمة الدولية حاليا ما يناهز ٥٠٠ ٠٠٠ نسخة شهريا، على آلة استنساخ واحدة كبيرة حجم الانتاج وآلتين شبكيتين وست آلات استنساخ مكتبية. وقد أخذ هذا الرقم في الارتفاع ارتفاعا مشهودا مع

تزايد عمليات المحكمة. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط ما تنتجه المحكمة الدولية ٥٥٠ ٠٠٠ نسخة شهريا في النصف الأول من عام ١٩٩٦، و ٧٥٠ ٠٠٠ نسخة شهريا في النصف الثاني من عام ١٩٩٦ ومليون نسخة شهريا في عام ١٩٩٧. وعلى أساس هذه الكميات، ومع حساب تكلفة مفترضة لسعر النسخة تبلغ ٠,٧ من الغيلدر الهولندي (٠,٤ دولار)، يقدر أن تكاليف الاستنساخ الداخلي في عام ١٩٩٦ ستبلغ ٣١٢ ٠٠٠ دولار. وتشمل هذه التكاليف توفير معدات آلة الاستنساخ وجهاز شبكي طابع، كبير حجم الطباعة فضلا عن جميع البنود المستهلكة باستثناء الورق والصيانة والخدمات والتدريب. وتقدر احتياجات النقل المحلي، بما في ذلك خدمات سيارات المحكمة الدولية الأربع، بمبلغ ٣٧ ٠٠٠ دولار.

#### الاتصالات

١١٤ - تقدر الاحتياجات لتكاليف الاتصالات في عام ١٩٩٦ بمبلغ ٢٠٠ ٥٢١ دولار. وسيغطي مستوى الموارد المقترح تكاليف استخدام الاتصالات، بما في ذلك رسوم الهاتف (٦٠٠ ٤٠٥ دولار) والرسوم التي تدفع للساتل الدولي (انمارسات) (١٠٠ ٤١ دولار) وتكاليف الاشتراك في خط الهاتف والنداء الهاتفي (٤٠٠ ٦٧ دولار) ورسوم استخدام الساتل الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (انتلسات) (٨٠٠ ٦ دولار).

#### صيانة الأثاث والمعدات

١١٥ - مطلوب اعتماد قدره ٢٠١ ٥٠٠ دولار لتغطية تكاليف الاتصالات وصيانة المعدات (٧٨ ٧٠٠ دولار) وتكاليف الصيانة المتصلة بالأجهزة السمعية البصرية في قاعة المحكمة (٨٠٠ ١٢٢ دولار).

#### خدمات البريد والحقيبة

١١٦ - تستخدم المحكمة الدولية في عمليات البريد خدمات البريد الوطنية وخدمات حملة الحقائق جوا في القطاع الخاص على السواء. وبموجب ترتيب قائم مع محكمة العدل الدولية، تقدم خدمات الحقيبة الى المحكمة دون تحمل المنظمة أي رسوم إضافية. ويتوقع حدوث زيادة كبيرة في الطلب على خدمات البريد في عام ١٩٩٦ مع إزدياد أنشطة وحدة شؤون الصحافة والاعلام. ويقدر أن تصل الاحتياجات المتعلقة بخدمات البريد الى ٣٠٠ ٨٠ دولار في عام ١٩٩٦.

#### الشحن

١١٧ - تقدر الاحتياجات المسقطه للشحن في عام ١٩٩٦ بمبلغ ٨٠٠ ٥١ دولار، تغطي تكاليف الشحن ومناولة البضائع للشحنات الكبيرة من معدات الحاسوب والمعدات السمعية البصرية (٤٥ ٠٠٠ دولار) وتكاليف الشحن المقررة (٨٠٠ ٦ دولار).

#### التأمين

١١٨ - في الوقت الحالي، يوجد لدى المحكمة الدولية تأمين المسؤولية تجاه أطراف ثالثة بمبلغ ٥ ملايين دولار، وتأمين على محتويات المكاتب ومعدات الحواسيب بمبلغ مليون دولار و ٢,٥ مليون دولار من القيمة على التوالي، وتأمين مركبات لأربع مركبات لدى المحكمة. وبموجب المعدلات السارية ومع مراعاة الزيادة

المتوقعة في قيمة محتويات المكاتب ومعدات الحاسوب يقدر أن تكون تكلفة التأمين خلال عام ١٩٩٦ بمبلغ ٦٠٠ ٢٥ دولار سنويا.

١١٩ - وتوقع المحكمة أن تكون مسؤولة عن عدد يقدر بـ ٢٥٠ شاهدا سنويا، يلزم توفير أماكن الإقامة لكل منهم في لاهاي لفترة لا تتجاوز ١٥ يوما. وخلال تلك الفترة، ستؤمن المحكمة على كل شاهد ضد الإصابات الشخصية وتوفر التأمين الطبي القصير الأجل بمعدل ٥ غيلدرات هولندية للشخص في اليوم. ويقدر أن تبلغ تكلفة التأمين على الضحايا والشهود ٧٠٠ ١٠ دولار سنويا.

#### اللوازم والمواد

١٢٠ - يقترح رصد مبلغ ٧٠٠ ٩١٠ دولار للوازم القابلة للاستهلاك في المكاتب (٦٠٠ ٢٨١ دولار) والتجهيز الإلكتروني للبيانات ولوازم سمعية وبصرية ولوازم اتصالات (٦٠٠ ٥٢٨ دولار) وتكاليف الاشتراكات في المجلات التقنية والدوريات (٥٠٠ دولار).

#### الأثاث والمعدات

١٢١ - استخدم رقم ٥ في المائة من قيمة المخزونات في تقدير التكاليف السنوية لإصلاح أثاث المكاتب وأثاث وتركيبات قاعات المحكمة واستبدالها (٥٠٠ ١٤٧ دولار).

١٢٢ - وتتكفل موارد قدرها ٦٠٠ ٤٢٠ دولار بتكلفة حيازة البرامج، بما في ذلك برامج التشغيل الآلي للمكاتب والارتقاء بها (٨٦ ٠٠٠ دولار) وتراخيص المستعملين وقاعدة بيانات لنظام إدارة الوثائق (٨٠٠ ٢٨٧ دولار) وحماية الحواسيب الحجرية وتحليل الوصلات والمسح وإلتقاط صور أشرطة تسجيل الفيديو وبرامج نظام المعلومات الجغرافية لمكتب المدعي العام (٨٠٠ ٩٦ دولار).

١٢٣ - وتصل تكاليف معدات الحاسوب المسقطة لعام ١٩٩٦ إلى ٦٠٠ ٥٩١ دولار، وتشمل الطابعات والحواسيب الحجرية (٤٠٠ ٤٣١ دولار) ومعدات نظام المعلومات الجغرافية (٢٠ ٠٠٠ دولار)، والتسهيلات النقالة لالتقاط صور الوثائق (٥١ ٠٠٠ دولار)، ووحدات خدمة شبكة World Wide Web Internet وجدار مانع لانتشار الحرائق (٢٥ ٠٠٠ دولار) ووحدة لخدمة البريد (٥ ٠٠٠ دولار) وأدوات لخدمة الأقراص المدمجة الثابتة المحتوى وجهاز تسجيل (٣٥ ٠٠٠ دولار) وقطع غيار (٦٠ ٢٠٠ دولار).

١٢٤ - وفيما يتعلق بالاحتياجات في مجال الاتصالات وقدرها ١٠٦ ١٠٠ دولار، فإنها تشمل محطة هاتفية للساتل إنمارسات (٦٠٠ ٤٢ دولار) ومعدات لاسلكية لتزويد ١٧ موظفا إضافيا من موظفي الأمن والسلامة بالمعدات (٢٣ ٠٠٠ دولار) ومعدات شبكة تحديد الأماكن العالمية لمساعدة المحققين في تحديد مواقع ارتكاب الجرائم (٣٠ ٠٠٠ دولار). ويلزم أيضا معدات لورش الاتصالات ومعدات صيانة لإصلاح مخزونات الاتصالات وغيرها من المخزونات الإلكترونية (١٠ ٥٠٠ دولار).

١٢٥ - وفيما يتعلق بالمعدات السمعية البصرية، يقدر أنه سيلزم مبلغ ٥ ٥٠٠ دولار في عام ١٩٩٦ فيما يتصل بمعدات نسخ شرائط تسجيل الفيديو النقالة للميدان (٥ ٥٠٠ دولار).

١٢٦ - ويطلب أيضا مبلغ إضافي قدره ٢١٩ ٠٠٠ دولار لمعدات السلامة والأمن لتكفل ببندود أساسية من بينها معدات التنفس وإطفاء الحرائق واختبار وجود الماء والمعدات الطبية والاستعاضة عن الزي الرسمي.

١٢٧ - ويطلب اعتماد قدره ٤٤ ٠٠٠ دولار لشراء مركبتين بتكلفة الوحدة ٢٢ ٠٠٠ دولار، نظرا لأنه يتوقع ابتداء من عام ١٩٩٦ ألا توفر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة المركبات للمحققين الميدانيين التابعين للمحكمة على أساس الاستخدام بالكيلومترات.

١٢٨ - وبالخلاصة، أن مجموع الاحتياجات المقدرة للأثاث والمعدات في عام ١٩٩٦ تصل الى ٣٠٠ ٥٣٤ ١ دولار تتصل بأثاث المكاتب والتركيبات والمعدات (١٤٧ ٥٠٠ دولار) ومعدات وبرامج التشغيل الآلي للمكاتب (٢٠٠ ١٠١٢ دولار) والاتصالات (١٠٦ ١٠٠ دولار) والمعدات السمعية البصرية (٥ ٥٠٠ دولار) ومعدات الأمن والسلامة (٢١٩ ٠٠٠ دولار) والمركبات (٤٤ ٠٠٠ دولار).

#### رابعا - المساهمات الطوعية

١٢٩ - دعت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٢/٤٩ بء، الدول الأعضاء وغيرها من الأطراف المعنية الى تقديم مساهمات طوعية يوافق عليها الأمين العام الى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وبالإضافة الى ذلك، طلبت الجمعية العامة الى الأمين العام إصدار مبادئ توجيهية محددة عن شروط تلقي المساهمات واستخدام الأموال لأغراض المحكمة. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بلغ مجموع المساهمات المقدمة أو الملتزم بها من أجل دعم عمل المحكمة ٥٤١ ٨٨٦ ٨ دولارا بما لا يشمل تكاليف الموظفين والخبراء المعارين من الحكومات والمنظمات والمؤسسات الدولية.

١٣٠ - وبموجب اتفاق مبرم مع المحكمة الدولية، يقدم المانحون الموظفين الى المحكمة دون مقابل. وبموجب شروط تلك الاتفاقات، يتعهد المانحون بدفع جميع التكاليف المتصلة بانتداب الموظفين المعارين للمحكمة، بما في ذلك المرتبات، وبدلات الإقامة اليومية، والتأمين الطبي والتأمين على الحياة (فضلا عن التأمين ضد الأمراض أو الإعاقة أو الوفاة الناجمة عن الخدمة، مع تغطية تشمل أخطار الحرب) والسفر من بلدانهم واليهما. ويتحمل المانحون أيضا المسؤولية عما تتقدم به أطراف ثالثة من مطالبات للتعويض عن الأضرار أو الإصابة أو الوفاة الناجمة عن أي فعل أو إغفال يتحمل مسؤوليته المواطنون المعارون خلال أداؤهم لواجباتهم باسم الأمم المتحدة.

١٣١ - ولا تتحمل الأمم المتحدة أي نفقات تتصل بإعارة المانح للموظفين، ما عدا توفير حيز المكاتب والأثاث والمعدات، فضلا عن المرافق الضرورية لأداء الخدمات المطلوبة، بما في ذلك تكاليف السفر وأية

نفقات أخرى متصلة بها، يتكبدها الموظف وهو في مهمة رسمية للأمم المتحدة. وحتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، كان هناك ٥٣ موظفا مكلفا بالعمل في المحكمة لتمول وظائفهم من موارد خارجة عن الميزانية: يتألفون من ٣٥ خبيرا موفدا في بعثات و ١٥ مساعدا قانونيا و ٣ متدربين، وكلهم في حاجة الى دعم. وفي هذا الصدد، يقدر أن التكاليف المرتبطة بدعم الموظفين المعارين في عام ١٩٩٥ ستصل الى ٨٠٠ ٦٣٦ دولار. وفي ظل السياسة المتبعة حاليا، فإن قبول المساهمات الطوعية مشروط بالألا يترتب على المساهمة أي مسؤولية مالية على الأمم المتحدة. وبناءً عليه، فإن التكاليف غير المباشرة التي تتحملها الأمم المتحدة لقبول المساهمات، بما في ذلك الموظفون المعارون، تحمل على أموال التبرعات من أجل دعم أنشطة المحكمة.

١٣٢ - وترد أدناه تفاصيل حالة المساهمات الطوعية المقدمة الى المحكمة الدولية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥:

(أ)	<u>المساهمات</u>
(بدولارات الولايات المتحدة)	
١٣ ٧٢٥	اسبانيا
٧ ٥٠٠	اسرائيل
١ ٨٩٨ ٠٤٩	إيطاليا
٢١ ٧٦٨	أيرلندا
١ ٠٠٠ ٠٠٠	باكستان
١٨٣ ٣٦٨	الدايمرك
٧٥ ٧٥٨	سويسرا
٥ ٠٠٠	شيلي
٥ ٠٠٠	كمبوديا
٣٣٩ ٤٨٢	كندا
٢ ٠٠٠ ٠٠٠	ماليزيا
٢ ٩٨٥	لختنشتاين
٥٠٠	ناميبيا
٨٠ ٠٠٠ (ملتزم بها)	النرويج
١٤ ٦٦٠	نيوزيلندا
٢ ٠٠٠	هنغاريا
٧٠٠ ٠٠٠	الولايات المتحدة الأمريكية
<u>٦ ٢٦٩ ٧٩٥</u>	المجموع

(ب) الموظفون

١٣٣ - بالإضافة إلى ذلك وحتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، قدمت مساهمات في شكل إعاره موظفين من الولايات المتحدة الأمريكية (٢٢) وهولندا (٣) والدانمرك (٢) والنرويج (٢) والسويد (٣) والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية (٥). ويواصل هؤلاء الموظفون تقديم المساعدة في التحقيقات والقيام بالعمل كمستشارين قانونيين وخبراء. وفي هذا الوقت، يكلف ٣٥ خبيراً بالعمل في قسم التحقيقات، أي أن ٧ يعملون في فريق الاستراتيجية ويوزع ٢٨ خبيراً فيما بين أفرقة التحقيق التسعة. ويعمل الخبيران الباقيان كمستشارين في أمانة مكتب المدعي العام (١) وقسم الخدمات القانونية (١).

١٣٤ - وعلاوة على ذلك، قدمت خدمات ١٥ مساعداً قانونياً إلى المحكمة من اللجنة الأوروبية، من خلال لجنة الحقوقيين الدولية. ويقدم المساعدون القانونيون الدعم القانوني إلى العمليات القضائية والإدارية للمحكمة، ويوفر هذا الترتيب بدوره بيئة لتدريب المحامين المؤهلين الشبان. ويكلف أحد عشر مساعداً بالعمل في دوائر المحكمة لغرض إجراء البحوث وتقديم المساعدة القانونية، ويكلف أربعة منهم بالعمل في قلم المحكمة من أجل المساعدة في الإدارة القضائية.

١٣٥ - وقدم طلب آخر إلى اللجنة الأوروبية، من خلال المجلس الدولي لاعادة تأهيل ضحايا التعذيب، بشأن توفير الموظفين والموارد المتصلة بحماية الضحايا والشهود وتقديم المشورة والدعم اليهم. والمفاوضات مستمرة حالياً بين المجلس والمحكمة الدولية، ويتوقع أن توفر الموارد لهذا الغرض خلال عام ١٩٩٦.

(ج) المعدات

١٣٦ - خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥، قدم عدد من الدول الأعضاء مساهمات في شكل معدات إلى المحكمة الدولية. فساهمت الولايات المتحدة بمعدات حاسوب لمكتب المدعي العام تبلغ قيمتها ٢,٣ مليون دولار تقريباً. ويتألف المجموع من حواسيب مكتبية وحواسيب مكتبية وطابعات وشبكة وأدوات لتحليل النظم ومعدات تسجيل بالفيديو ومعدات قابلة للاستهلاك وتكاليف أخرى ذات صلة بما فيها التدريب والتركييب في الموقع. وتلقى مكتب المدعي العام أيضاً مساهمات إضافية من المعدات من المملكة المتحدة تبلغ قيمتها ٣١ ٧٠٠ دولار تقريباً (تتألف من كاميرات فيديو وحواسيب)، ومعهد المجتمع المفتوح (١٠٥ ٠٠٠ دولار)، ومؤسسة روكفلر (٥٠ ٠٠٠ دولار).

(د) استخدام التبرعات

١٣٧ - اتضح منذ بداية عمل المحكمة الدولية ونظراً لقيود الميزنة، أنه سيضطر إلى الاعتماد على المساعدة المقدمة من الدول الاعضاء في الاضطلاع بولاية المدعي العام بموجب النظام الاساسي للمحكمة.

١٣٨ - والمساعدة المقدمة إلى المدعي العام من المحققين والمحامين المعارين ذوي الخبرة في إجراء التحقيقات وإعداد حوافظ الأدلة لا غنى عنها. وبدون تلك المساعدة لما أمكن تحقيق النتائج التي أنجزها

بالفعل مكتب المدعي العام. ومن الواضح ان المساعدة التي يقدمها الموظفون المعارون ما زالت تشكل عنصرا لا غنى عنه.

١٣٩ - وقد أشير في التقرير الاخير للأمين العام (A/C.5/49/42) الى أن الموارد الخارجة عن الميزانية ستستخدم لاستكمال الميزانية المقدرة للمحكمة. ولدى استعراض الاحتياجات ذات الأولوية للمنظمة يعتقد أنه ينبغي تحديد المبادئ التوجيهية لاستخدام التبرعات من أجل دعم أهداف متصلة بمشاريع محددة. ويوجد مشروعان جرى تحديدهما لتمويلهما في حدود البارامترات الموجزة أعلاه، وهما إنشاء مكتبة مرجعية وتركيب نظام لادارة قضايا المحكمة، بما في ذلك نظام محفوظات محوسب.

١٤٠ - وفيما يتعلق بحماية الضحايا والشهود، وبينما يجري اعداد تكاليف الموظفين واحتياجات السفر من الأنصبة المقررة، فإن تكاليف حماية ودعم الشهود الأخرى تقدم من صندوق التبرعات. ونظرا لصعوبة التنبؤ بعدد الضحايا والشهود الذين قد يسافرون الى لاهاي خلال عام ١٩٩٦، فمن الصعب تقديم تقدير دقيق للاحتياجات من أجل توفير تلك الخدمات. وبينما قد تتحمل الحكومة المضيئة جزءا من مجموع تكلفة حماية الضحايا والشهود، فمن المرجح أنه سيلزم توفير مبالغ كبيرة في إطار صندوق التبرعات خلال السنة القادمة.

١٤١ - ووفقا للسياسة المتبعة حاليا لن تستخدم الموارد الخارجة عن الميزانية لسداد تكاليف التشغيل المتكررة. بيد أنه إذا قررت الجمعية العامة ذلك، فقد تستخدم المساهمات الطوعية لتعويض الاحتياجات الواجب تلبيتها من موارد الانصبة المقررة.

#### خامسا - موجز

١٤٢ - بناء على الافتراضات الموجزة أعلاه، يقدر أنه ستلزم موارد بمبلغ ٣٠٠ ٧٧٩ ٤٠ دولار لعمل المحكمة الدولية لعام ١٩٩٦. ويعكس هذا التقدير عنصر تدبير الموظفين الكامل، ٣٤٢ وظيفة، كما يتضمن الإضافة الصافية المقترحة ل ٨٤ وظيفة.

-----